

جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعرييرج
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية، تجارية، وعلوم التسيير

الشعبة: علوم مالية ومحاسبية

التخصص: محاسبة وجباية معمقة

بعنوان:

دراسة تحليلية للملاذات الضريبية وأثرها على الإقتصاد العالمي

تحت إشراف الأستاذة:

- مانع سهام

من إعداد الطالبين:

- حرشاو يعقوب

- سعدودي أماني

أعضاء لجنة المناقشة

رئيسا

أستاذ مساعد قسم "أ"

د. فارس إيمان

مشرفا

أستاذ محاضر قسم "ب"

د. مانع سهام

مناقشا

أستاذ محاضر قسم "ب"

د. طالب حسين سهام

السنة الجامعية 2023/2022

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١٤٣٨ هـ

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى من

أناروا لي دروب العلم والمعرفة ولم يبخلوا عليّ بجهد، إلى أعز ما في الوجود أمي وأبي
الكريمين

حفظهما الله وأطال في عمرهم.

إلى كل إخوتي وأخواتي، وكل أفراد عائلتي القريبة والبعيدة

إلى كل زملائي في مشواري الدراسي.

إلى كل من علمني حرفاً من الطور الابتدائي وحتى يوم تخرجي.

شكر و عرفان

الحمد لله على نعمائه والصَّلَاة والسَّلَام على صَفْوَةِ خَلْقِهِ وَأَنْبِيَاءِهِ، وعلى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ، وبعد:
يطيب لنا وقد منَّ اللهُ علينا بإكمال هذه المذكرة أن نرد الجميل لأهله، وننسب الفضل لأصحابه
فالشكر لله أولاً وأخراً على نعمه العظيمة وآلانه الجسيمة على ما يسر لنا من إنجاز هذه
المذكرة، فلهُ الحمد والثناء بما هو أهله.

وانطلاقاً من قول المصطفى صلى الله عليه وسلم "من لا يشكرُ اللهَ منَ لا يشكرُ النَّاسَ" (رواه
أحمد والترمذي)، نتقدم بجزيل الشكر والتقدير للصرح العلمي الشامخ جامعة محمد البشير
الإبراهيمي ببرج بوعريريج، كما نقدم شكرنا لكلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
لجميع من فيها من أساتذة وعمال ومسيرين.

وبأصدق العبارات وأوفاهها نقدم شكرنا وتقديرنا للدكتورة الفاضلة "مانع سهام"، المشرفة على
هذه المذكرة على ما أولتنا به من اهتمام ونصح وإرشاد، فجزاها الله خير ما جرى به أستاذ عن
طالبه.

وأخيراً نسأل الله العظيم أن نكون قد وفقنا في هذه الرسالة، فما من توفيق فمن الله، وما كان
من خطأ فمن أنفسنا.

(وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ) سورة هود

المخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الدور الكبير الذي تقوم به الملاذات الضريبية في التشجيع على التهرب الضريبي الدولي، وهذا من خلال المزايا التي تمنحها للمستثمرين كالضرائب المنخفضة والسرية التامة، وغيرها من الأمور المحفزة التي تشجع على الهروب نحو هذه الملاذات، هذا الأمر نتج عنه خسائر كبيرة في النظام الجبائي العالمي.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن الملاذات الضريبية تلعب دورا أساسيا في تسهيل عملية التهرب الضريبي الدولي، مما يؤثر بشكل مباشر على المداخل الجبائية للدول، كل هذا نتج عنه ضرورة إحداث تنسيق جبائي دولي.

الكلمات المفتاحية: التهرب الضريبي الدولي، الملاذات الضريبية، الاقتصاد الدولي.

Abstract:

This study aimed to shed light on the significant role that tax havens play in encouraging international tax evasion, and this is through the advantages that they give to investors such as low taxes and complete confidentiality, and other incentives that encourage fleeing towards these havens. This matter resulted in losses significant in the global tax system.

The study reached several results, the most important of which is that tax havens play a key role in facilitating the process of international tax evasion, which directly affects the fiscal revenues of countries, all of which resulted in the need for international fiscal coordination.

Key words: International Tax Evasion, Tax Havens, international economy.

قائمة المحتويات

الصفحة	العنوان
-	الإهداء
-	شكر و عرفان
I	ملخص الدراسة
II	قائمة المحتويات
III	قائمة الجداول
IV	قائمة الأشكال
أ-ج	مقدمة
07	الفصل الأول: التهرب الضريبي الدولي
11-08	المبحث الأول: ماهية التهرب الضريبي الدولي
15-12	المبحث الثاني: آثار وآليات التهرب الضريبي الدولي وطرق مكافحته
18	الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للملاذات الضريبية
24-19	المبحث الأول: تطور مفهوم الملاذات الضريبية
33-25	المبحث الثاني: التوزيع الجغرافي للملاذات ومصادر أموالها
36	الفصل الثالث: الملاذات الضريبية وتأثيرها على الإقتصاد العالمي
41-37	المبحث الأول: آليات التهرب إلى الملاذات الضريبية وآثارها الإقتصادية
47-42	المبحث الثاني: دور الملاذات في خلق الأزمات المالية والجهود الدولية لمحاربتها
54-48	المبحث الثالث: نماذج حول الملاذات الضريبية
57	الخاتمة
61	قائمة المراجع
64	فهرس المحتويات

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
27	الجدول الملاذات الضريبية وفقا لموقعها الجغرافي لسنة 2015	(1-2)
30	توزيع الملاذات الضريبية حسب النشاط المهيمن	(2-2)
31	أكبر الملاذات الضريبية في العالم لسنة 2019	(2-3)
33	تركيبية الأنشطة الغير شرعية	(2-4)

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
29	خريطة الملاذات الضريبية حسب السرية المالية لعام 2017	(1-2)

مقدمة

+ تمهيد

إن جميع دول العالم تعتمد لوضع نظام ضريبي محكم لضمان تمويل دائم للخزينة العمومية من أجل تغطية نفقاتها، وتختلف النظم الضريبية من بلد لآخر بحيث في بعض البلدان تكون معدلات الضريبة مقبولة نوعا ما، بينما هناك دول أخرى تعتمد على نظام ضريبي محكم بمعدلات مرتفعة ويشدد الرقابة على جميع العمليات لضمان تحصيل جميع الضرائب.

إن التحصيلات الجبائية هي الجزء الأساسي لزيادة الموارد العامة للدولة الذي يكون بتعاونها مع مختلف الفعاليات الاقتصادية، بالمقابل فإن العقبة الأساسية لمنع تعبئة المدخرات المحلية والحد من الموارد المتاحة للإستثمار هو التهرب الضريبي، الذي يتمثل في ضخ أموال كبيرة في إقتصاديات بلدان أجنبية وسبب هذا التهرب هو التجنب الضريبي، هذا ما جعل بعض الدول تستغل الموقف بحيث عملت على وضع أنظمة ضريبية جذابة تحفز على الإستثمارات والشركات والمشروعات، تسمى هذه المناطق بالملاذات الضريبية أو الجناز الضريبية

يتم الإعتماد على هذه الملاذات لإعتبارها المكان الآمن لحماية الأموال من كل الجوانب، وهذا ما جعل الكثير من البلدان تسعى وراء إسترجاع أموال الضرائب المهربة، ما أدى لضغط كبير على بلدان أو المناطق التي تعد كملاذات، إذ كانت الجهود ولا تزال مستمرة للحد من التأثيرات السلبية لهذه الظاهرة.

+ إشكالية الدراسة: على ضوء ما سبق تمحورت مشكلة البحث في السؤال الرئيسي التالي:

أين يكمن دور الملاذات الضريبية في التأثير على الإقتصاد العالمي؟

من أجل معالجة وتحليل هذه المشكلة وبغية الوصول إلى فهم واضح لها، تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالملاذات الضريبية؟
- لماذا تعد هذه الملاذات عاملا مهما في توليد الأزمات؟
- ماهي الآثار الإقتصادية الناتجة عن انتشار الملاذات الضريبية؟
- هل هناك جهود لردع هذه الملاذات الضريبية وفيما تتمثل هذه الجهود؟

+ فرضيات الدراسة: للإجابة عن الأسئلة المطروحة السابقة ومن ثم الإجابة على مشكلة الدراسة تمت

صياغة الفرضيات التالية:

- الملاذات الضريبية هي مناطق تتوزع في مختلف بقاع العالم تتميز بأنظمة ضريبية ذات الإخضاع الضعيف أو المنعدم؛
- إن تجمع كتل ومبالغ ضخمة في الملاذات الضريبية وتحركها السريع والإستثنائي يشكل تأثيراً مدمراً لإستقرار الأسواق المالية وتوليد أزمات دولية؛
- خلقت هذه الملاذات الضريبية إضطرابات عميقة في حركة رؤوس الأموال على المستوى العالمي وساهمت في إختلال التوازن الإقتصادي؛
- نعم هناك جهود لردع الملاذات تقوم بها مختلف الهيئات والمنظمات الدولية مستخدمة في هذا عدة إستراتيجيات لتقوية تنظيم المالية الدولية.
- ✚ **أهمية الدراسة:** إن أهمية هذه الدراسة مكتسبة من الإهتمام المتزايد بموضوع الملاذات الضريبية خلال السنوات الأخيرة من قبل المنظمات الدولية والباحثين، وهذا لكونها ظاهرة عالمية تتطلب إهتمام كبير حولها وبحث مستمر للوصول إلى حلول للحد من خطورتها ومن تسرب المزيد من الإيرادات الضريبية من النظام الضريبي العالمي.
- ✚ **أهداف الدراسة**
- محاولة التعرف على مفهوم الملاذات الضريبية وخصائصها؛
- التعرف على التوزيع الجغرافي للملاذات الضريبية ومصادر أموالها؛
- توضيح الغاية التي أدت إلى خلق الملاذات الضريبية؛
- تسليط الضوء حول التأثيرات الإقتصادية التي تحدثها هذه الملاذات الضريبية؛
- دراسة تفصيلية لبعض المناطق التي تعتبر كملاذ ضريبي آمن.
- ✚ **منهج الدراسة:** في إطار هذا البحث ومن أجل معالجة إشكالية موضوع الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وهو المنهج الأكثر استخداماً وشيوعاً في العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بحيث قمنا بدراسة تأثير الملاذات الضريبية على الإقتصاد العالمي بالإعتماد على مجموعة من المعلومات والبيانات المتوفرة من دراسات سابقة ومصادر رسمية.
- ✚ **أسباب اختيار الموضوع:** هناك عدة أسباب لاختيار هذا الموضوع منها ما هو ذاتي وما هو موضوعي نوجزها فيما يلي:
- كون الموضوع متعلق بالتخصص المدروس؛

- ميولنا الكبير للمواضيع المتعلقة بالجباية؛
- الرغبة في التعمق في موضوع الملاذات الضريبية الذي صار حديث العديد من الإقتصاديين؛
- الرغبة في العمل على موضوع جديد، بعيدا عن الموضوعات الروتينية التي أصبحت تتكرر كل عام وبدون تجديد؛
- نظرا للإهتمام المتزايد مؤخرا بظاهرة الملاذات الضريبية.

✚ صعوبات الدراسة

- الصعوبة الكبيرة التي واجهناها في دراستنا هي النقص الحاد في المصادر والمراجع التي لها صلة بالموضوع.

✚ الدراسات السابقة

هناك دراسات سابقة تطرقت إلى موضوع الملاذات الضريبية، وكل دراسة كانت لها إشكالية خاصة، وعموما هذه الدراسات تكاد تقترب من دراستنا ومن بين هذه الدراسات:

الدراسة الأولى

فاتح أحمية، أسباب وآليات التهرب الضريبي الدولي وطرق مكافحته، مجلة دراسات جبائية، المجلد 9، العدد 2، ديسمبر 2020، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهم أسباب وأشكال التهرب الضريبي الدولي والعوامل التي تساعد في التقليل والحد منه، وخلصت هذه الدراسة إلى أسباب ظهور الظاهرة وهو مرتبط بظهور الشركات متعددة الجنسيات التي تهدف من خلال إستثماراتها على التقليل من العبء الضريبي باللجوء إلى أساليب متعددة، كما توصلت إلى أن مكافحة التهرب الضريبي الدولي يتم على مستويين، على المستوى الداخلي من خلال تطبيق مبادئ الحوكمة الضريبية والعصرنة لإدارة الضريبة وعلى المستوى الدولي باللجوء إلى الإتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف، وكذا التنسيق الضريبي الدولي ورفع السرية المصرفية؛

الدراسة الثانية

وداد بوقلع، مصباح حراق، الجنات الضريبية وخسائر النظام الضريبي العالمي مع الإشارة لحالة الجزائر، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، المجلد 4، العدد 01 جوان، 2021، هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على حجم مسؤولية الجنات الضريبية عن خسائر النظام الضريبي العالمي ومحاولة تقدير خسائره من الإيرادات الضريبية المفقودة في الملاذات الضريبية، وتوصلت هذه

الدراسة إلى بعض النتائج نذكر منها: قدرت شبكة العدالة الضريبية إجمالي خسائر النظام الضريبي العالمي من الإيرادات الضريبية بسبب التهرب الضريبي الدولي بـ 427 مليار دولار منها 245 مليار دولار ناتجة عن تهرب الشركات والباقي ناتجة عن تهرب الأفراد.

الدراسة الثالثة

إسراء كاطع فياض إسراء، عبد فرحان رشا خالد، شهاب الملاذات الضريبية الآمنة (التوزيع الجغرافي، والآثار الاقتصادية)، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 125 أوت 2020، هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على مفهوم الملاذات الضريبية وتوزيعها الجغرافي وأثارها الاقتصادية وأهم المعاملات التي تتعامل بها تلك الملاذات، وتوصل الباحث إلى جملة من الإستنتاجات والتوصيات من ضمنها:

- 1- تعد الملاذات الضريبية أماكن لتلقي رؤوس الأموال الهاربة من النظم الضريبية وذلك لأنها توفر الأمان والأرباح والإعفاءات الضريبية لتلك الأموال، فضلا عن السرية العالية في التعاملات التجارية وهناك آثار مباشرة وأخرى غير مباشرة لانتقال رؤوس الأموال نحو الخارج، مما يؤثر سلبا على حركة النشاط الاقتصادي والإستثمارات المحلية ويعطل الكثير من مفاضل الإقتصاد الوطني؛
- 2- ضرورة التعاون على المستوى الدولي من أجل مجابهة سياسات الملاذات الضريبية السلبية التي تدعو إلى جذب رؤوس الأموال من موطنها الأصلي بحثا عن الأرباح، وإصلاح النظم الضريبية بما يتلائم مع مصلحة البلد، من حيث تشجيع الإستثمارات المحلية وكسب رؤوس الأموال وإعطاء حوافز مادية ومعنوية للمستثمرين.

✚ **هيكل الدراسة:** للإجابة على الإشكالية المطروحة قسمنا هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول:

بحيث تضمن **الفصل الأول** التهرب الضريبي الدولي الذي شمل بدوره ماهية التهرب الضريبي الدولي وأنواعه وأسبابه ضمن **المبحث الأول**، أما **المبحث الثاني** فقد تضمن آليات وأثار التهرب الضريبي الدولي وأهم الطرق لمكافحته.

الفصل الثاني الإطار المفاهيمي للملاذات الضريبية، تناولنا من خلاله النبذة التاريخية للملاذات الضريبية، التعريف وأسباب الإنتشار، خصائص وأنواع الملاذات الضريبية ضمن **المبحث الأول**، أما **المبحث الثاني** فقد تطرقنا فيه إلى التوزيع الجغرافي للملاذات الضريبية وخرائطها ومصادر أموالها.

أما **الفصل الثالث** يتمحور حول الملاذات الضريبية وتأثيرها على الإقتصاد العالمي قمنا بتقسيمه إلى ثلاثة مباحث، في **المبحث الأول** تطرقنا إلى الغاية من الملاذات الضريبية وآليات التهرب

إليها وأبرزنا الآثار الاقتصادية لإنتشارها، وفي المبحث الثاني وضحنا تأثير الملاذات الضريبية ودورها في الأزمات وتطرقنا للجهود الدولية لمحاربتها، وأهم النجاحات المحققة في محاربة الملاذات الضريبية. أما في المبحث الثالث تطرقنا فيه لدراسة بعض النماذج من الملاذات الضريبية، وهذا من خلال مطلبين الأول أبرزنا فيه ملاذين أوروبيين هما "هولندا" و"سويسرا"، وفي المطلب الثاني قمنا بدراسة لكل من دولة "سنغافورة" وإقليم "هونغ كونغ" كملاذ ضريبي آمن، تم إختيار هذه المناطق كونها تعد من أبرز الملاذات الضريبية في العالم في وقتنا هذا، وخاصة دولة سويسرا التي يتفق جميع الباحثين والإقتصاديين على أنها أحسن مكان امن للهروب نحوه نظرا للإمتيازات الكبيرة التي تمنحها للهاربين نحوها، بالإضافة إلى السرية المصرفية.

الفصل الأول:

التهرب الضريبي الدولي

تمهيد

تعتبر الضريبة من أهم الموارد المتاحة للدولة لتغطية نفقاتها العامة، وهي أداة تسيير وتشجيع تتحكم في مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية، تحقق الإستقرار الإقتصادي إضافة إلى استخدامها كأداة لتحقيق الرفاهية الإجتماعية وإعادة توزيع الدخل بين مختلف الأفراد تحقيقاً لمبدأ العدالة الإجتماعية. مختلف هذه الوظائف التي تقوم بها الضريبة قد تتأثر بمجموعة من العوامل المختلفة التي تقف عائقاً أمام تحقيق المبتغى المراد الوصول إليه.

هناك العديد من الجرائم التي يكون مضمونها الضريبة من بينها التهرب الضريبي الذي أضحى يشكل تحد كبير لجميع دول العالم، نظراً لخطورته والآثار السيئة التي يخلفها على الموارد المالية وحتى السياسة الاقتصادية والإجتماعية للدول التي تعتمد على الضرائب كمصدر أساسي لتمويل النفقات.

يعتبر التهرب الضريبي جريمة اقتصادية بل وربما يمكن إعتباره من أبرز الجرائم الاقتصادية المعاصرة، حيث تظهر خطورة هذا الجرم بالنظر إلى الأهداف العديدة التي تحققها الضرائب على كل من الجانبين الاقتصادي والإجتماعي للدول، وقد حددت أغلب القوانين الضريبية في العالم مجموعة من العقوبات لمرتكبي هذه الجريمة.

عملنا إلى تقسيم هذا الفصل إلى بحثين، يتمحور المبحث الأول للحديث عن ماهية التهرب الضريبي من خلال مفهومه وخصائصه، أنواعه وأسبابه، في حين خصص المبحث الثاني للحديث عن الآثار المترتبة عن التهرب الضريبي وطرق مكافحته من خلال التعرف على آليات التهرب الضريبي وآثاره وطرق مكافحته.

المبحث الأول: ماهية التهرب الضريبي الدولي

يقال إن التهرب الضريبي يوجد حيث توجد الضريبة، إذ نجد أن الكثيرين يعتبرون الضريبة عبء إضافي يضاف إلى الأعباء العديدة التي يتحملونها بشكل عام، لذلك فإنهم يحاولون وبأي شكل من الأشكال التخلص من هذا العبء.

يعد التهرب الضريبي من أكثر المشاكل التي تواجه القائمين على تحصيل الضرائب لما له من آثار سلبية، وهذا ما ينعكس سلباً على إيرادات الخزينة وبالتالي ضعف في تحقيق الأهداف المتعلقة بتحصيل الضرائب.

قمنا بتقسيم مبحثنا هذا إلى المطالب الثلاثة التالية، الأول يتحدث عن مفهوم التهرب الضريبي الدولي وخصائصه، والثاني تكلمنا فيه عن أنواع التهرب الضريبي الدولي، أما المطلب الثالث فوضحنا من خلاله أسباب التهرب الضريبي الدولي.

المطلب الأول: مفهوم التهرب الضريبي الدولي وخصائصه

تختلف مفاهيم وتعريفات التهرب الضريبي الدولي ولكن جميعها تتفق على أنه جريمة في حق النظام الضريبي الدولي، ويحتوي هذا التهرب على العديد من الخصائص التي تميزه.

الفرع الأول: مفهوم التهرب الضريبي الدولي

يعتبر التهرب الضريبي الدولي " صورة من صور التهرب الضريبي بصفة عامة وما يميزه أنه ذو صفة دولية، إذ يتعدى حدود الدولة إلى دولة أخرى أو أكثر، فالتهرب الضريبي الداخلي يكون بمخالفة القواعد التشريعية داخل إقليم الدولة، في حين التهرب الضريبي على المستوى الدولي هو تهرب من الضريبة في البلد التي حققت فيه الأرباح ونقل هذه الأخيرة إلى بلد آخر يتميز نظامه الجبائي ببعض من المرونة".¹

كما يعرف التهرب الضريبي الدولي بأنه " كل تهرب من الضريبة عبر حدود الدول، ومن شأنه أن يفقد الدولة مورداً هاماً من موارد إيراداتها، ويكون ذلك بأن يسلك المكلف طرقاً مشروعة أو غير مشروعة، مستفيداً من تباين الأنظمة والتشريعات الضريبية للدول من أجل التوصل إلى هدفه نحو تخفيض عبئه الضريبي أو التخلص منه تماماً".²

مما سبق نستنتج أن التهرب الضريبي الدولي هو تملص المكلف من دفع الضريبة المستحقة عليه داخل إقليم دولة معينة تتميز بعبء ضريبي مرتفع، من أجل الإستفادة من المزايا أو الحوافز الجبائية لدولة أخرى، يتم باستعمال طرق وآليات كثيرة، منها المشروعة وغير المشروعة كنفق الإقامة أو تحويل الأرباح أو تغيير مكان إقامة الاستثمار وغيرها.

¹ جمال فوزي شمس، ظاهرة التهرب الضريبي مكافحتها ودور الشرطة في ملاحقته، منشورات جامعة عين شمس، القاهرة مصر، 1982، ص63.

² مهدي عبد القادر " الآليات القانونية والإتفاقية لمكافحة التهرب الضريبي الدولي"، مجلة دفاتر السياسة و القانون، جامعة قسدي مبراح ورقلة، العدد، 12، 2015، ص 04.

الفرع الثاني: خصائص التهرب الضريبي الدولي

للتهرب الضريبي عدو خصائص نذكر منها:

- التهرب الضريبي الدولي يكون خارج حدود الدولة وهو تقارب خارجي بين دولتين أو أكثر.
- المكلف بالضريبة قد يكون شخص طبيعي أو معنوي.
- قد يكون التهرب الضريبي الدولي إما قانونيا أو غير قانونيا.
- الغرض من التهرب الضريبي الدولي هو تخفيف العبء الضريبي إلى أدنى حد ممكن.
- يقوم المكلف بالضريبة بنقل أرباحه أو مكانته إلى إقليم أجنبي.
- يركز المكلف بالضريبة في التهرب الضريبي الدولي على الثغرات الموجودة في الأنظمة القانونية وليس بانتهاك القواعد.
- إن التهرب الضريبي على المستوى الدولي هو تحارب إقتصادي، بمعنى أنه ذو تأثير اقتصادي على المجتمع يتمثل في ضياع مورد مالي هام من الموارد الأساسية والحيوية للدولة.¹

المطلب الثاني: أنواع التهرب الضريبي الدولي

إن التهرب الضريبي الدولي ينقسم إلى نوعان: النوع الأول التهرب عن طريق إستعمال طرق غير مشروعة وهو ما يسمى "الغش الضريبي"، النوع الثاني يكون التهرب عن طريق إستعمال أساليب مشروعة دون إنتهاك أو المساس بالقانون وهو ما يعرف "بالتجنب الضريبي".

أولاً: التهرب الضريبي الغير المشروع

التهرب الضريبي الغير مشروع يكون بتزوير الوثائق إعداد السجلات وقيود مزيفة، التهرب على الحدود تجنباً للحواجز الجمركية، إستعمال النفوذ والمحاباة واستغلال المناصب، عدم تقديم المكلف تصريحاً ضريبياً عن النشاط الخاضع للضريبة، عدم دفع الضريبة المترتبة على المكلف وذلك عندما يهرب خارج البلاد.

كما يتمثل الغش الدولي بعدم دفع الضرائب داخل البلد وتحويل المداخيل إلى بلد يتميز بجاذبية جبائية كالملاذات الضريبية في بعض الدول مثل بنما، البحرين، جزر البهاماس وغيرها، وهذا بغية التقليل من المبالغ المقطعة، وهذا النوع من الغش يرجع إلى التطور الكبير الذي عرفته التبادلات الدولية والنشاط الكبير الذي غير حركة رؤوس الأموال.²

¹ فاتح أحمية، أسباب وآليات التهرب الجبائي الدولي وطرق مكافحته، مجلة دراسات حالبة، المجلد 9، العدد 2، 2020، ص 74.
² أحمد نوي، آليات مكافحة ظاهرة التهرب الضريبي الدولي في التشريع الجزائري، مذكرة لنيل شهادة ماستر، كلية العلوم السياسية والحقوق، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018/2019، ص 13.

ثانيا: التهرب الضريبي المشروع

يقصد بالتهرب الضريبي المشروع هو أن يتخلص المكلف القانوني من دفع الضريبة دون مخالفة أحكام التشريع الضريبي القائم، بصورة تتفق حرفيا مع القانون، ولكنها تتعارض مع مقصد المشرع من تطبيق هذا القانون.

بعض النماذج عن التهرب المشروع كتجزئة شركة الأم إلى شركات صغيرة مستقلة وهميا، إعطاء بعض الأنشطة صفة غير تجارية، إعادة إستثمار الأرباح الغير موزعة مستفيدا من تخفيضات عليها دون القيام فعلا بإعادة زيادة النفقات عن طريق تضخيمها فقط، فالتجنب الضريبي هو تخلص المكلف من دفع الضريبة كليا أو جزئيا دون أن يعكس عبئها على الغير متفاديا في ذلك أي مخالفة للنصوص التشريعية الجبائية، فمهما كان هذا النوع من التهرب مشروعاً إلا أنه يفوت على الدولة الأموال الطائلة وما هو إلا دليل على عدم الوعي والتحضر الضريبي، لكن هذا النوع من التهرب مهما وصف بالمشروعية فإنه يدل على الضعف في التحضر وغياب الضمير الاجتماعي.¹

المطلب الثالث: أسباب التهرب الضريبي الدولي

إن السبب الرئيسي الذي يدفع المكلف بالضريبة إلى التهرب منها عموما هو محاولته للتخفيف من عبئها بإعتبارها تكلفة أو خسارة مالية، و بالتخصيص في ظاهرة التهرب الضريبي الدولي فإن هناك دوافع و أسباب ساعدت على تفاقم هذه الظاهرة، و يمكن حصرها في ثلاث جوانب.²

أولاً: أسباب اقتصادية

إن طبيعة الظروف الإقتصادية في فترة معينة كثيرا ما يكون لها التأثير البالغ على انتشار ظاهرة التهرب الضريبي، فنجد خلال فترة الرخاء و إزدهار الإقتصاد تزداد حركية البيع والشراء وعمليات الإستيراد والتصدير، وينتج عن ذلك زيادة في دخول الأفراد والمؤسسات من جهة، وزيادة فرص نقل العبء الضريبي لأن المنتجين سيتمكنون من رفع الأسعار، و من ثم فإنهم لن يلجؤوا للتهرب من سداد ضرائبهم خشية المسائلة القانونية، أما في حالة الكساد والركود الإقتصادي فيحدث العكس حيث أنه في هذه الحالة تلجأ الدولة إلى رفع معدلات الضرائب القائمة وفرض ضرائب جديدة تحت الحاجة الماسة لتمويل الإنفاق العمومي، كما أن المقدرة الضريبية للمكلفين تكون ضعيفة نظرا لصعوبة الأوضاع الإقتصادية مما يسبب ضغطا كبيرا على المكلفين، و بالتالي تزداد فرص التهرب الضريبي و يتم الاتجاه نحو الدول الأقل عبئا ضريبيا.

¹ طورش بنانة، مكافحة التهرب الضريبي في الجزائر، مذكرة نيل شهادة ماستر، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة 1، قسنطينة، الجزائر 2011-2012، ص20.

² مفتاح فطيمة، محاضرات في مقياس النظم الضريبية الدولية، موجهة لطلبة السنة أولى ماستر محاسبة وجبائية معمقة، قسم العلوم المالية والمحاسبية، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، 2019-2020، ص45.

ثانيا: أسباب قانونية

تعتبر النصوص والتشريعات الضريبية أهم مؤثر على ظاهرة التهرب الضريبي الدولي، فقد يتم التهرب الضريبي بين الدول إذا ما تعرض المكلف إلى الإزدواج الضريبي ففي هذه الحالة سيحاول التهرب من دفع الضريبة في دولة واحدة أو كلتا الدولتين، يعود هذا لسبب عدم تواجد اتفاقيات جبائية بينهما تجنبه الوقوع في الإزدواج، كما أن التهرب الضريبي الدولي يحدث غالبا من دول تتسم بتعقيد تشريعها الضريبي وكثرة عبئه إلى دول تمتاز بالبساطة والخفة في فرض ضرائبها، أو أنها تمثل مناخا مناسباً للإستثمار بسبب قوانينها الجبائية المحفزة.

ثالثا: أسباب تنظيمية وإدارية

ويكون ذلك نتيجة ضعف الأنظمة الجبائية في الدول النامية، نذكر منها:

- الإعتماد على أنظمة التصريح من طرف المكلفين بالضريبة مما يساعد على التهرب.
- عدم التجانس في أنظمة الإعفاءات الجبائية.
- ضعف أنظمة الرقابة الجبائية ويعود ذلك إلى تعقد المعاملات التجارية الدولية بالإضافة إلى غموض التشريعات الجبائية.
- نقص في كفاءة وخبرة أعوان الرقابة الجبائية وعدم إمامهم بالتقنيات الحديثة التي تنتهجها الشركات متعددة الجنسيات.

المبحث الثاني: آليات وآثار التهرب الضريبي الدولي وطرق مكافحته

إن التهرب الضريبي الدولي أصبح يخلف أضرار وآثار على الإقتصاد العالمي لذلك توجب إتباع آليات متفق عليها بين الدول من أجل الحد منه، وبالرغم من أن التهرب الضريبي وجد من وجود الضريبة إلا أنه إزداد وأخذ أشكال متعددة حتى أصبح ظاهرة دولية تمتد إلى جميع أنحاء العالم، لذلك بات لزاما التصدي له ومكافحته بكل الطرق الكفيلة للحد منه، بهدف ضمان ديمومة واستمرارية للموارد المالية الخاصة بالخرينة العامة للدولة.

قمنا بتقسيم مبحثنا هذا إلى ثلاثة مطالب، تناول المطلب الأول آليات التهرب الضريبي الدولي والمطلب الثاني تحدثنا من خلاله عن آثار التهرب الضريبي الدولي، وفي المطلب الثالث ذكرنا بعض الطرق التي تستخدم في مكافحة التهرب الضريبي الدولي.

المطلب الأول: آليات التهرب الضريبي الدولي

من المعلوم أن ظهور التهرب الضريبي الدولي بنسبة كبيرة بسبب الشركات متعددة الجنسيات أو الشركات العابرة للقارات، والتي يكون لها فروع كثيرة في مختلف الدول حول العالم و يكون هدفها هو وتقليص حجم الضرائب وذلك عن طريق إتباع أساليب وآليات تمكنهم من التهرب عن دفع الضريبة بين الدول بسهولة، من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى أهم آليات التهرب الضريبي الدولي ضمن ثلاثة فروع.¹

الفرع الأول: التهرب عن طريق الملاذات الضريبية

تعتمد معظم الشركات متعددة الجنسيات إلى الإستثمار أو نقل نشاطها إلى الملاذات الضريبية لما تمتلكه من مميزات ضريبية تصل في الكثير من الأحيان إلى حد الإعفاءات الضريبية لبعض أنواع الدخول والأنشطة، وبذلك تستفيد هذه الشركات من التخفيف من عبئها الضريبي في الدولة الأم والحصول على أرباح كاملة دون أي إقتطاعات في دول الملاذات الضريبية، يتم التهرب الضريبي باستخدام الملاذات الضريبية عن طريق إنشاء الشركات الوسيطة أو الوهمية و غيرها من طرق سيتم تحدث عن كل هذا بالتفصيل في باقي الفصول.

الفرع الثاني: التهرب باستخدام أسعار التحويل

أسعار التحويل هي عبارة عن أسعار داخلية تستخدم لتسوية المعاملات الداخلية في إطار شركات دولية النشاط، ويقصد بها ذلك السعر الذي تحدده الشركة الأم لبيع أو استحار الأموال المادية والمعنوية من سلع وخدمات وتكنولوجيا إلى الشركة الوليدة، ومن الشركة الوليدة إلى شركة وليدة أخرى على أن يقتصر التعامل على المعاملات التي تتم داخل إطار مجموعة شركة دولية النشاط.

يتم التهرب الضريبي باستخدام أسعار التحويل في الحالات التالية:

¹ أحمد صديق إكرام، عبدة أمينة، الجنات الضريبية وخسائر النظام الجبائي العالمي، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص محاسبة وجباية معقدة جامعة بلحاج بوشعيب، عين تموشنت، الجزائر، 2022، ص.ص.9-12.

- إذا قامت إحدى الشركات التابعة أو أحد الفروع لإحدى الشركات المتعددة الجنسيات ببيع المدخلات إلى الشركة التابعة الأخرى أو فرع آخر من الشركة نفسها وفي بلد آخر، فإنها في هذا الوضع لا تأخذ الأسعار الجارية والمتداولة في الأسواق بالحسبان، وإنما تقوم الشركة المتعددة الجنسية الأم وفروعها في الخارج بتسجيل أسعار الصفقات المعقودة بينهما في الدفاتر المحاسبية على نحو إعتباري تاركة المجال للتلاعب بالأسعار.

- عن طريق التلاعب في المادة الخاضعة للضريبة قبل توزيع الأرباح، سواء بالزيادة أو النقصان في النفقات من جانب الشركة الأم مستفيدة من التباين في الأنظمة الضريبية في دول مختلفة، بحيث تخفض من النفقات ثم تزيد من المادة الخاضعة للضريبة في الدول ذات الملاذات الضريبية، والعكس في الدول التي تتميز بالنظام الضريبي المتشدد.

- عند توزيع الأرباح يتم ذلك عن طريق إنشاء شركات وسطية من طرف الشركة الأم، وهي الشركات المالية تقوم بالإحتفاظ بالأموال المحققة من الشركات الأخرى، ثم يعاد تحويلها إلى الشركة الأم وذلك في ظروف أفضل وفق حاجة المجموعة، ومن ثم يتم التهرب من معدل الضريبة المرتفع في البلد الأم.

الفرع الثالث: التهرب باستخدام المنشأة الثابتة

ظهر مصطلح المنشأة الثابتة حديثاً وبرز أكثر بظهور الشركات المتعددة الجنسيات التي تلجأ إلى استعمال هذه المنشأة لتخفيف عبئها الضريبي، فمشكلة وجوب خضوع الشركات متعددة الجنسيات للضريبة وتلافياً لظاهرة الإزدواج أو التهرب الضريبي الدولي كان لزاماً وجود حل على هذا المستوى. وقد إستقر الفقه الضريبي الدولي على مبدأ مهم هو ألا تخضع أرباح الشركات الأجنبية لـ لضريبة في البلد المضيف إلا إذا كانت ناتجة عن تنظيم يسمى بالمنشأة الثابتة.

كما يعتبر مفهوم المنشأة الثابتة من أهم المفاهيم التي تتناولها الإتفاقيات ويسمح تحديدها بفرض الضريبة من طرف الدولة التي توجد بها هذه المنشأة، دون أن تخضع للضريبة مرة أخرى في الدولة التي يوجد بها المقر الرئيسي للمؤسسة المالكة للمنشأة المستقرة.

المطلب الثاني: آثار التهرب الضريبي الدولي

إن ظاهرة التهرب الضريبي الدولي مثل أغلبية الظواهر يترتب عليها أثاراً وأضراراً، وتكون هذه الآثار إما على مستوى التنمية، الاقتصاد أو على مستوى حقوق الإنسان.

أولاً: آثار التهرب الضريبي الدولي على التنمية

تعد التنمية الاقتصادية والاجتماعية إحدى الأهداف الرئيسية للحكومات في الدول النامية مهما اختلفت اتجاهاتها السياسية، بحيث أصبح من الممكن التعميم بالقول إنها تعد إحدى الأهداف النهائية للسياسة الاقتصادية لتلك المجتمعات، ولا جدال في إن التهرب الضريبي يشكل أحد المعوقات في سبيل الوصول إلى حقيق هذا الهدف من خلال ما يؤدي إليه من الخسارة التي تلحق بالخزينة العامة لبعض الحقوق التي حددتها التشريعات الضريبية المنظمة لها، ذلك لما للضريبة من دور رئيسي في التنمية بحيث تعتبر إحدى الوسائل الرئيسية لتمويل التنمية الاقتصادية.¹

ثانياً: آثار التهرب الضريبي الدولي على الاقتصاد

من مساوئ ظاهرة التهرب الضريبي الدولي أنها تسبب في إنقاص السيولة المالية اللازمة للاقتصاد مما يمنع قيام اقتصاد نقدي جيد في هذه الدول، وخلق مشكل إقتصادي سيتبعه بالضرورة إعاقة للتنمية.

والآثار السلبية هذه يقابلها آثار إيجابية تستفيد منها الشركات متعددة الجنسية مما يساهم في عدم تكافؤ العلاقة الاقتصادية بين الدولة النامية والشركة التي تمارس التهرب الضريبي، أما بالنسبة للآثار والمشكلات الجبائية فأنها تظهر على مستويين:

- الأول يتمثل في النقص الكبير الذي يمكن أن يحصل في الموارد الجبائية المعول عليها من طرف الدولة، وتزداد حدة هذه المشكل بالنسبة للدول النامية التي تعتمد في تسديد نفقاتها العامة على الموارد الجبائية مما يعمق من إختلال توازن الاقتصاد الجبائي.

- أما المستوى الثاني فيتمثل في الحد من دور السياسة الجبائية المشجعة للاستثمارات، إذ ما الفائدة من مثل هذه التشجيعات إذا كان بإمكان هذه الشركات التهرب من أداء الضرائب، كما تظهر تجليات آثار التهرب الضريبي الدولي على إقتصاد الدول النامية حيث أنه يسعى إلى خلق نوع من التعرية المنصبة على المادة الخاضعة للضريبة أي تضاول حجم الموارد الضريبية.

ثالثاً: آثار التهرب الضريبي الدولي على حقوق الإنسان

يترتب على التدفقات المالية غير المشروعة ومنها الأموال الناتجة عن التهرب الضريبي تهديد إستقرار المجتمعات وأمنها، و المساس بالديمقراطية والأخلاق والعدالة الضريبية وتعريض التنمية

¹ مهى حاجي شهين، آليات مكافحة التهرب الجبائي، مجلة مسار العلوم التربوية والاجتماعية، المجلد 6، العدد 3، العراق، 2019، ص 535.

الإجتماعية والإقتصادية والسياسية للخطر، خصوصا عندما تتيح التدابير المتخذة على الصعيدين الوطني والدولي إلى الإفلات من العقاب، فالفساد وتحويل الأموال غير المشروعة والحواجز القانونية وغيرها من الحواجز التي تحول دون إعادة هذه الأموال، لا تتسبب فقط في حجب الموارد عن الأنشطة اللازمة للقضاء على الفقر ومكافحة الجوع وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، بل تقوض أيضا التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية والحق في التنمية.¹

المطلب الثالث: طرق مكافحة التهرب الضريبي الدولي

في إطار التهرب الضريبي الدولي تعد الإتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف أهم سبل العلاج، إلا أن الدولة يمكنها استعمال طرائق وقائية أو جزائية داخلية للتقليل من ظاهرة التهرب الضريبي على المستوى الدولي، وسنوضح هذه الطرق من خلال مستويين:²

أولا: على المستوى الداخلي

تستطيع الدولة لما لها من سلطة أو سيادة على أراضيها من فرض إجراءات صارمة وعقوبات ردية في نصوصها التشريعية مثل غرامات التأخير، عقوبات جبائية وغيرها، بهدف فرض التزام أكثر على المكلفين بأداء الضريبة، من بين هذه الإجراءات نذكر:

- إلزام المصارف والمؤسسات المالية التي تتم عن طريقها التحويلات المالية بخصم قيمة الضرائب المستحقة على المداخل المحولة إلى الخارج من طرف الأجانب والناجمة عن مشاريعها الإستثمارية داخل الوطن وتحويلها إلى مصلحة الضرائب المختصة.
- إجبار المكلفين على وضع وتقديم بيان بتصريحات عن أملاكهم الموجودة في الخارج، وهذا سعيا وراء تحديد مراكزهم المالية وتحصيل الضريبة منهم.

ثانيا: على المستوى الخارجي

أخذت ظاهرة التهرب الضريبي بعدا عالميا مع ما وفرتة التكنولوجيا المعلومات وتحرير حركة رؤوس الأموال والمعاملات الدولية ومنه زيادة إمكانيات التهرب الخارجي الدولي بكل سهولة، وهذا ما يجعل التعاون الدولي ضرورة حتمية للمكافحة والحد من هذه الظاهرة، ويكون ذلك في إطار التعامل الدولي لتبادل المعلومات في شكل اتفاقيات ومعاهدات ثنائية (الاتفاقيات الجبائية، التنسيق الجبائي المساعدة الإدارية المتبادلة في المجال الضريبي، الشفافية المصرفية، الشفافية الضريبية، المساواة في المعاملة بين المستثمر الأجنبي والمحلي).

¹ مهى حاجي شهين، مرجع سبق ذكره، ص536.

² زواق الحواس، محاضرات في مقياس النظم الضريبية الدولية، موجه لطلبة السنة أولى ماستر محاسبة وجبائية، قسم العلوم مالية والمحاسبة جامعة محمد بوضياف، 2020/2019، ص7.

خلاصة

تطرقنا في هذا الفصل المتضمن مبحثين إلى ماهية التهرب الضريبي الدولي، وتوصلنا إلى أن التهرب الضريبي الدولي هو ظاهرة من الظواهر الضريبية والمالية تعاني منها جميع الدول، تستهدف مداخيل الخزينة العمومية من العائدات الضريبية، وهو جريمة يعاقب عليها القانون لما فيها من آثار سلبية على الخزينة وعلى الإقتصاد العالمي وكذا النظام الجبائي العالمي.

كما توصلنا إلى أن التهرب الضريبي الدولي ينقسم إلى نوعين، تهرب ضريبي عن طريق استعمال طرق احتيالية للتملص من وعاء الضريبة وهو ما يسمى بالغش الضريبي، والنوع الثاني يكون عن طريق استغلال الثغرات والنقائص الموجودة في التشريعات الجبائية، أي محاولة التخلص من الضريبة في حدود القانون وهو ما يعرف بالتجنب الضريبي.

توصلنا كذلك إلى أن للتهرب الضريبي الدولي عدة آليات يمكن التهرب من خلالها، إما عن طريق اللجوء للملاذات الضريبية أو باستخدام أسعار التحويل أو باستخدام المنشأة الدائمة.

ونظرا لما يترتب عن ظاهرة التهرب الضريبي الدولي من آثار وأضرار وخيمة تهدد التوازن الإقتصادي والكيان الإجتماعي للدولة، وجب تطبيق وتبيين الوسائل والطرق اللازمة لمكافحة هذه الظاهرة على المستويين الداخلي والخارجي.

الفصل الثاني:

الإطار المفاهيمي للملاذات

الضريبية

تمهيد

شهد موضوع التهرب الضريبي انتشارا واسعا بسبب العولمة التي اجتاحت كل دول العالم، بالإضافة إلى انفتاح دول العالم على بعضها البعض وزيادة أنشطة الشركات العالمية خارج نطاقها الجغرافي، إذ أن أغلب الشركات والمستثمرين يبحثون عن دول تضمن ذات نظام ضريبي منخفض، إضافة إلى مقاصد أخرى على غرار الأمن والإستقرار وسرية في التعاملات.

إن كل دولة تصمم نظمها الضريبية بشكل يلائم ظروفها وأوضاعها المختلفة، فيترتب عن ذلك قيام أنظمة ضريبية متباينة ومتنوعة، وعلى هذا النحو تقوم بعض الدول أو المناطق بوضع أنظمة ضريبية جذابة سعيا لتحقيق مصالحها تقدم بموجبها معدلات ضريبية منخفضة جدا أو معدومة، إضافة إلى تقديم مزايا ضريبية أخرى، تسمى هذه الدول أو المناطق التي تضع أنظمة جذابة بالملاذ الضريبي أو الجنة الضريبية. تعد الملاذات الضريبية من أهم المواضيع الحديثة التي إهتم بها الباحثون، وذلك لأنها تشكل مصدر إستقطاب لرؤوس الأموال باعتبارها مناطق خالية من الضرائب، وبحكم أن أموال طائلة تهرب بشكل دائم نحو هذه الملاذات نظرا للإعفاءات ضريبية كبيرة التي تمنحها.

تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، يتمحور المبحث الأول للحديث عن تطور مفهوم الملاذات الضريبية من خلال النبذة التاريخية، مفهوم وأسباب إنتشار، خصائص وأنواع هذه الملاذات في حين خصص المبحث الثاني للحديث عن التوزيع الجغرافي لهذه الملاذات ومصادر أموالها مع توضيح خريطة هذه الملاذات.

المبحث الأول: تطور مفهوم الملاذات الضريبية

يرتبط مصطلح الملاذات الضريبية بالأنظمة الضريبية لبعض الدول ذات الإمتيازات الضريبية والمالية الخاصة، وقد تعددت المصطلحات التي تطلق على هذه الدول فهناك من يسميها بالملجأ الضريبي وآخرون يسمونها بالواحة الضريبية أو دول الإجازات الضريبية.

لقد شهد التهرب الضريبي الدولي رواجاً واسعاً بسبب زيادة نشاط الشركات المتعددة الجنسيات التي تبحث دوماً عن سبل لتخفيف الإقتطاعات الجبائية وذلك باللجوء إلى دول الملاذات الضريبية.

قمنا بتقسيم مبحثنا هذا إلى ثلاثة مطالب، قدمنا في المطلب الأول نبذة تاريخية حول الملاذات الضريبية، وتكلمنا في المطلب الثاني عن مفهوم الملاذات الضريبية وأسباب إنتشارها، والمطلب الثالث خصصناه للحديث عن خصائص وأنواع الملاذات الضريبية.

المطلب الأول: نبذة تاريخية عن الملاذات الضريبية

ليس من السهل معرفة بداية ظهور الملاذات الضريبية، البعض يربط تاريخ الملاذات الضريبية بتاريخ الضريبة ويشير البعض إلى قرنين قبل الميلاد عندما ظهرت المناطق الحرة في البحر الأبيض المتوسط في جزر رديلوس، حيث كانت تمارس أنشطة دون رسوم أو ضرائب، ونظراً لموقعها الجغرافي أصبحت أهم المراكز التجارية وذلك منذ القرن الثاني قبل الميلاد، وكان التجار اليونانيون الأوائل يبعثون ممثلين عنهم إلى الموانئ من أجل الإتفاق بين المشتريين والبائعين على مكان معين لشحن البضائع والإفلات من الرسوم المطبقة، ولا يختلف ذلك عما يحدث حالياً من عمليات خارج الحدود، نفس المبدأ عرفته القرون الوسطى.¹

الملاذات الضريبية تطورت بالتوازي مع الدولة منذ القرن الثامن عشر، وتضاعفت مع انتشار التجارة وكثافة تبادل رؤوس الأموال، وفي سنة 1880 قدم المحامون نصيحة لحكام الولايات المتحدة الأمريكية بإعفاء الشركات التي تتخذ إقامة لمقرها الاجتماعي في نيوجرسي، سنة 1920 ظهر مصطلح غسيل الأموال في أمريكا الناتج من الإحتيال في الكحول.

في 1920 ظهر الجيل الجديد من الملاذات (مناطق البهاماس، سويسرا، لوكسمبورج) وتم تطوير التشريعات التي تسمح للأجانب بإيداع أموالهم للتملص من الضرائب، واعتمدت على السر البنكي في تطوير نشاطها.

في 1929 أثناء الأزمة الكبرى قرر القضاة في بريطانيا بأن القرار الإستراتيجي الخاص بجباية الشركات المتعددة الجنسيات يجب أن تتخذ في لندن، مما جعل الشركات تفر إلى دول أخرى وتختار مكان لمقرها الاجتماعي.

¹ عبد السلام فغور، الملاذات الضريبية الموطن الرئيسي لأموال المضاربة والتهرب الضريبي ودورها في الأزمة المالية لسنة 2008، مجلة الإقتصاد الصناعي، العدد 8، جوان 2015، صص 179-180.

في 1934 صدر قانون "السر البنكي" في سويسرا الذي مكن من فتح حسابات سرية وبفضل صندوق الأورو- دولار الذي دعم سنة 1957، أعلن عن الميلاد الفعلي للملاذات الضريبية. إن رؤوس الأموال تتجه نحو الملاذات الضريبية ومن المصادر المتنوعة وحركتها المفاجئة، تثير الكثير من الإنعكاسات خطيرة على الأسواق المالية، كما أنها تكشف عن ممارسات للتدليس والغش سرعان ما تتفجر في شكل فضائح مالية وتسبب خسائر وإفلاس للعديد من الشركات والبنوك التي كان يشهد لها بالأداء والفعالية، فالملاذات الضريبية تقدم زيادة عن الإمتيازات الضريبية سلسلة كاملة من الخدمات المالية والمصرفية وتوظيف الأموال في البنوك في ظل مستوى عالي من المخاطر، مثل التسيير الخاص لصناديق الإستثمار، القيام بعمليات التأمين وإعادة التأمين، إبتكار عمليات جديدة في توظيف رؤوس الأموال مثل المنتجات المالية.

المطلب الثاني: مفهوم الملاذات الضريبية وأسباب انتشارها

تحضى الملاذات الضريبية بعدة مفاهيم وتعريف، سوف نقوم بعرضها في هذا المطلب الذي قسمناها إلى فرعين، الأول يتضمن تعريفات شاملة للملاذات الضريبية والثاني يتضمن أهم الأسباب التي أدت إلى إنتشار الملاذات الضريبية.

الفرع الأول: مفهوم الملاذات الضريبية

بشكل عام فإنه لا يوجد تعريف واحد يلقي القبول العام للملاذات الضريبية، بحيث تختلف التعريفات باختلاف وجهات النظر، ومن بين هذه التعاريف نذكر:

التعريف الأول:

تعرف الملاذات الضريبية بأنها: "مجموعة من الدول أو الأقاليم تستطيع جذب الإستثمارات الأجنبية من خلال تمتعها بعدة خصائص، أهمها انعدام الضريبة أو القيام بوضع بمعدلات ضريبية جد منخفضة."¹

التعريف الثاني:

الملاذات الضريبية هي: " عبارة عن إقليم وطني تكون فيه الإقتطاعات الضريبية في مجموعها أقل من غيرها في أي مكان آخر، حيث يصل الأمر من الناحية العلمية إلى عدم وجود ضريبة على الإطلاق"²

التعريف الثالث:

تعرف الملاذات أيضا على أنها: " دولة أو إقليم أو منطقة، تمنح للمستثمرين سواء كانوا شركات أو أفراد مزايا متعددة، بالإضافة إلى إعفاءات ضريبية واسعة."

التعريف الرابع:

¹ مهداوي عبد القادر، "الاليات القانونية لمكافحة التهرب الضريبي الدولي"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 12، 2015، ص09.

² سوزي عدلي ناشد، "ظاهرة التهرب الضريبي الدولي وأثرها على إقتصاديات الدول النامية"، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، مصر، 2008، ص09.

تعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الملاذات الضريبية بأنها: " نظام يعفي من تأدية الضرائب أو نظام ضريبي متساهل، إذ تفرض ضرائب بسيطة على العائدات المالية أو على العائدات الناتجة من النشاط الاقتصادي، كما توفر لغير المقيمين إمكانية التهرب من دفع الضريبة.¹"
إنطلاقاً من هذه التعريفات يمكننا القول بأن:

الملاذات الضريبية هي عبارة نظام يكون في جزر أو بلدان أو أقاليم تفرض ضرائب منخفضة للغاية على الأنشطة الاقتصادية، أو تعفي الأنشطة الاقتصادية كلياً من الضرائب، كما توفر هذه الملاذات الضريبية سرية المعلومات والبيانات لملاك هذه الشركات، وبالتالي فهي تساعدهم على تجنب الضرائب في بلدانهم الأصلية.
الفرع الثاني: أسباب إنتشار الملاذات الضريبية

لا يمكن لأي ظاهرة أن تتولد من تلقاء نفسها وتنتشر على مدى واسع إلا وكانت وراءها دوافع وأسباب عملت على هذا الإنتشار، بحيث أن جميع الآراء ترجع هذه الأسباب إلى التهرب الضريبي الذي يتميز باستخدام الطرق المشروعة وغير المشروعة ونقل العبئ الضريبي، بالإضافة إلى الإنفتاح المالي الواسع لهذه الملاذات ونزع القيود حول حركة الأموال، بالإضافة إلى السرية المصرفية التي تسمح للأجانب بحيازة حساباتهم المصرفية بالعملة الدولية، وعليه تتجه معظم الشركات والأفراد إلى التهرب الضريبي عن طريق الضريبة لعدة أسباب وهي:²
أولاً أسباب اقتصادية: وتكون متعلقة بالوضع الاقتصادي الراهن، بحيث في حالة الزواج لا يكون هنالك دافع للتهرب، بالمقابل في حالة كساد تحصل هنا عملية تهرب.

ثانياً أسباب جزائية: ويمكن تسميتها بالجبائية لأنها تتعلق بالجانب الجبائي للتكاليف، وتتعدد هذه الأسباب إلى:
- إرتفاع معدل العبئ الضريبي الذي يحفز على التهرب الضريبي؛
- الإزدواج الضريبي والذي يتمثل في فرض أكثر من ضريبة على نفس الوعاء؛
- غياب العدالة الضريبية وعدم الشفافية في الإجراءات الجبائية؛
- التشعب في القوانين الجبائية الذي يؤدي إلى غموضها؛
- التغير المستمر للتشريعات.

ثالثاً أسباب أخلاقية: تتعلق بالإلتزام بدفع الضرائب لاعتبارها واجب من خلاله يتم تحقيق المصلحة العامة بحيث أن هذه الضرائب ستعود في النهاية بفوائد على كافة المجتمع متمثلة في إنفاقات عامة مختلفة.
رابعاً أسباب فنية تنظيمية: تتمثل في غياب نظام رقابة محكم الذي يسمح بمتابعة دقيقة للشركات.

¹ جاد خليفة، " الملاذات الضريبية بين الرفض والتبني"، مجلة البحوث الاقتصادية العربية، العدد 52، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، مصر، 2010، ص113.

² نسرين فايز أحمد بدوي، "الجنات الضريبية وفعالية السياسة النقدية في الدول النامية"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 36 العدد 3، 2022، ص175.

خامساً أسباب سياسية: وتكون متعلقة بالسياسات التي تتبعها الدولة في التصرف في المحاصيل الجبائية بالنظر إلى إذا ما كانت تعود بالنفع على الأفراد أم لا.

المطلب الثالث: خصائص وأنواع الملاذات الضريبية

حتى يتم تصنيف البلد كملاذ ضريبي ينبغي توفر عدد من الخصائص والسمات الضرورية المميزة للملاذات الضريبية سوف نعرضها في هذا المطلب الذي قسمناه إلى فرعين، الأول يتضمن خصائص الملاذات الضريبية أما الثاني يتضمن أنواع الملاذات الضريبية.

الفرع الأول: خصائص الملاذات الضريبية

لقد لقي موضوع التهرب الضريبي انتشارا واسعا وهذا يعود للعولمة التي اجتاحت كل دول العالم وصار هناك إنفتاح للدول على بعضها، مما أدى إلى زيادة حركية الشركات العالمية خارج نطاقها الجغرافي، حيث أصبح معظم المستثمرون والشركات يعملون على البحث عن دول أو مناطق تحمل عدة مميزات كالنظام الضريبي المنخفض والأمن والإستقرار وسرية التعاملات، وحسب المنظمة الإقتصادية للتعاون والتنمية فإن أي منطقة جغرافية تصنف كملاذ ضريبي آمن يشترط توفر شروط أربعة وهي:

أولاً: نظام ضريبي منخفض العبئ أو منعدم تماما؛

ثانياً: عدم وجود الشفافية في التعاملات المصرفية والتجارية؛

ثالثاً: عدم وجود تبادل للمعلومات المالية مع بلدان أخرى؛

رابعاً: جذب شركات اسمية ذات نشاطات وهمية.

إن التسمية لهذه المناطق بالملاذات الضريبية لايعني اقتصارها على بعض الإعفاءات والمزايا التي تمنح للشركات هذا لا يكفي لنقول عن مكان أنه ملاذ آمن، بل يجب أن تتوفر مميزات أخرى كي تصبح المنطقة ذات بيئة جاذبة للإستثمار، وأهم هذه المميزات أو الخصائص هي:

1- سعر ضريبي منخفض أو معدوم : إن من أهم المميزات التي تمتلكها الملاذات الضريبية أن السعر الضريبي الذي تفرضه منخفض جدا أو معدوم بحيث أنها تقوم بالتضحية بإيراداتها الضريبية وهذا في سبيل تقوية الإستثمارات وجذب رؤوس الأموال؛

2- الإستقرار السياسي والإقتصادي: وهو من أهم المميزات التي تختص بها الملاذات الضريبية، بحيث أنها تتمتع باستقرار كبير في كل المجالات وخاصة السياسة والإقتصاد، وتعتبر هذه الخاصية جد مهمة بالنسبة للشركات والمستثمرين ورؤوس الأموال، لأنها ترى بأن مبدأ الأمان والضمان لإستثماراتها أهم من الإعفاءات الممنوحة؛

3- سرية المعاملات: وهي أيضا من ضمن مميزات الملاذات الضريبية تتمثل في سرية التعاملات المصرفية والتجارية، فمثلا أن تكون محمية من جانب القانون مثلما هو حادث في سويسرا، أو أنها محمية بحكم الثقة بين طرفي التعامل، فمعظم المستثمرين يفضلون التعامل مع مصارف تمتاز بكفاءة وسرية في الإفصاح عن المعلومات؛

4- وجود وسائل إتصالات ومواصلات متطورة: إن توفر إتصالات ووسائل نقل حديثة هي السمة البارزة لهذه الملاذات، بحيث تتميز بشبكة متطورة و واسعة من المواصلات و الإتصالات السلوكية و اللاسلوكية كوسائل النقل البحرية وخطوط الطيران؛

5- ضعف الرقابة على سوق الصرف: إن أغلب الملاذات عملت على تطوير نفسها وذلك لكونها مراكز مالية حرة، بحيث تعمل في الأنشطة المصرفية والمالية على نحو كبير وفي سبيل هذا تقوم بالإقتراض الدولي بالعملة غير الوطنية، وترتبط هذه المناطق المالية الحرة بالمراكز الإقتصادية الرئيسية في العالم مثل " طوكيو " و " نيويورك "؛

6- إستقرار العملة الوطنية: إن إستقرار العملة الوطنية من أهم الخصائص التي تمتاز بها الملاذات الضريبية، بالإضافة إلى قوة العملة إتجاه العملات الأخرى، ومن أهم عناصر هذه الخاصية هو قابلية تحويل هذه العملة إلى العملات الرئيسية في العالم، والسبب في هذا أن هذه الملاذات تعتمد بصورة رئيسية على الإستثمار الأجنبي، مما يجعلها ملزمة على توفر إمكانية إنتقال الأموال منها وإليها.¹

الفرع الثاني: أنواع الملاذات الضريبية

حسب آخر الدراسات فإن العالم حالياً يضم أكثر من ثمانين منطقة للجنات الضريبية تعد بمثابة الملاذ الآمن للأثرياء، وتختلف تصنيفات هذه الملاذات باختلاف وتعدد المعايير المعتمدة، ومن بين هذه المعايير لدينا:²

أولاً معيار الشمول: حسب هذا المعيار فإن الملاذات الضريبية تصنف إلى نوعين:

1- ملاذات ضريبية عامة: وهو النوع الأكثر شيوعاً والمنتشر على المدى الواسع، بحيث أنه عبارة عن دول وأقاليم تشريعاتها الضريبية والإستثمارية تكون متضمنة لأنظمة ضريبية خاصة تطبق على الجميع وتمنح مجموعة من الحوافز المالية و الضريبية للإستثمارات الأجنبية، مثال على هذا النوع من الملاذات هناك دولة "سويسرا" و "موناكو" أحد المناطق الفرنسية.

2- ملاذات ضريبية خاصة: وهي عبارة عن أقاليم ودول تنشئ أنظمة ضريبية خاصة لأنواع محددة من الشركات، مثال على هذا هو قيام "لوكسمبورغ" بإنشاء نظام ضريبي خاص بالشركات القابضة.

ثانياً معيار فرض الضرائب: وفقاً لمعيار فرض الضرائب من عدمها يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع للملاذات الضريبية

1- ملاذات ضريبية عديمة العبء الضريبي: هي عبارة عن دول لا تفرض ضرائب على الدخل والأرباح ولا تقوم بإبرام معاهدات الإزدواج الضريبي مع الدول الأخرى، مثل موناكو و برمودا، فانواتو جزر تركس وكايكوس، غير أن خاصية الضرائب الصفرية التي يمتاز بها هذا النوع من الملاذات الضريبية

¹ سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص.ص.14.13.

² وداد بوقلع، مصباح حازق، "الجنات الضريبية وخسائر النظام المالي العالمي"، المجلة الدولية للأداء الإقتصادي، المجلد 04، العدد 01، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف، ميله، جوان 2021، ص.ص.69.68.

لا تعني عدم خضوع غير المقيمين للضرائب بصفة مطلقة، بحيث أنه يتم إخضاعهم للضرائب بوسائل أخرى مثل رسوم الترخيص والتسجيل وغيرها.

2- ملاذات ضريبية تعفي الموارد الأجنبية: هي عبارة عن دول لا تقوم بفرض ضرائب على الدخول التي يتم الحصول عليها من مصادر خارجية ناتجة عن أنشطة تتم خارج إقليم الدولة، مثل: "كوستاريكا" "هونغ كونغ" و "سيشل"، "سنغافورة" و"بنما".

3- ملاذات ضريبية منخفضة العبء الضريبي: هي عبارة عن دول تفرض ضرائب على دخل السكان في جميع أنحاء العالم، وتمنح مزايا ضريبية وفرص لإستخدام المعاهدات الخاصة بالإزدواج الضريبي بهدف تخفيف العبء المالي، مثل "النمسا"، "بربادوس" و"هولندا".

المبحث الثاني: التوزيع الجغرافي للملاذات ومصادر أموالها

إن العالم حالياً يحتوي على عدد كبير من الملاذات الضريبية، ولا تزال في تزايد مستمر ونظراً لكثرتها وتوزيعها غير المنتظم حول العالم لا يمكن التنبأ بعددها الحقيقي، ولكن الأمر المؤكد حسب رأي الكثير من الباحثين والخبراء أنها تفوق عدد 80 ملاذ بين إقليم وجزيرة ودولة، وقد تم تصنيف هذه الملاذات حسب موقعها الجغرافي وحسب التزاماتها بالمعاهدات من عدمها، وتختلف هذه الملاذات فيما بينها من حيث درجة الأهمية وهذا حسب معيار السرية المصرفية.

قسماً هذا المبحث إلى مطلبين، تحدثنا عن التوزيع الجغرافي للملاذات ووضحنا خريطة الملاذات في مطلبنا الأول، وتطرقنا إلى مصادر أموال الملاذات في مطلبنا الثاني.

المطلب الأول: التوزيع الجغرافي للملاذات الضريبية

من خلال مطلبنا هذا سنتطرق إلى التوزيع الجغرافي وخريطة الملاذات من خلال فرعين:

الفرع الأول: التوزيع الجغرافي للملاذات الضريبية

بالرغم من أن ظهور مفهوم الملاذات الضريبية على صعيد الإقتصاد الدولي كان في عقدي العشرينات والثلاثينات من القرن الماضي إلا أن فكرة الملاذات الضريبية ظهرت بشكلها الجديد بعد عام 2009، بحيث قدر إجمالي قيمة الأصول المحولة إلى المراكز المالية الحرة والملاذات الضريبية بنحو (11) تريليون دولار أمريكي عام 2016، أي ما يتجاوز ثلث الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وهذا دليل واضح على إتساع نطاق عمل هذه الملاذات حيث يضم العالم حالياً أكثر من 80 منطقة للملاذات.

تعددت تصنيفاتها إذ يمكننا أنذكر منها:¹

التصنيف الأول: صنفها على أساس أربع مجموعات وهي:

¹ رشا خالد شهاب، واخرون، "الملاذات الضريبية الامنة"، مجلة الإدارة والإقتصاد، العدد125، المركز الجامعي واسط، أيلول، العراق، 2020، ص.ص.114.115.

1- منطقة الملاذات الأوروبية: تضم كل من "سويسرا" و"لوكسمبورج" التي سبقت الدول الأوروبية جميعًا في العمل منذ عام 1929، وتصنف بأنها من أكبر الملاذات الضريبية في العالم، و هولندا التي تمثل أموال الأوف شور حيث أنه يوجد فيها حوالي 18 تريليون دولار، وتضم تلك المنطقة "النمسا" و"بلجيكا" أيضا والدول الماكرو أوروبية مثل "موناكو"، "ليشتنشتاين" و"جزر ماديرا البرتغالية".

2- منطقة الملاذات البريطانية: تشمل كل من "جرسي"، و"جورنزي"، "آيل أوف مان" وكلها جزر تابعة للتاج البريطاني، بجانب المناطق الواقعة عبر البحار مثل "جزر كايمان"، "برمودا"، "فيرجين الترك" و"كايكوس جبل طارق"، وتخضع جميعها لسيطرة بريطانية، ويقع في نطاق تلك المنطقة أيضًا كل من "هونج كونج"، "جزر البهاما"، و"جزر فانتواتو" و"أيرلندا".

3- منطقة الملاذات الأمريكية: وهي الأوف شور الأمريكي وله ثلاث مستويات أ-البنوك: التي تقبل بشكل قانوني عائدات بعض الجرائم كمثل على هذا: التعامل في الأملاك المسروقة مدام أن تلك الجرائم تم ارتكابها في الخارج.

ب- بنوك الأقليات اللاتينية: مثل بنوك "ولاية فلوريدا"، التي يربطها تاريخ طويل في عملية إيواء أموال عصابات و تجار المخدرات، غالبًا ما ترتبط بشركات معقدة مع الملاذات الكاريبية البريطانية القريبة.

ج- الجزر التابعة لأمريكا: مثل "مارشال" التي كانت مستعمرة من طرف "اليابان"، و التي تعتبر مكانا رئيسيا لتسجيل السفن بالخارج، وبما التي تعتبر من أكبر مناطق غسيل الأموال في العالم.

4- أماكن هامشية غير مصنفة: هي دول مثل ("أوروغواي"، "الصومال"، "الجابون" و"دبي") وهي دول لا يمكن تصنيفها ضمن المستويات السابقة إلا أنها تلعب دورًا كبيرًا في تسهيل عمل شركات الأوف شور.

التصنيف الثاني: وهو تصنيف خاص بمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ويضم ثلاثة قوائم وهي:

1- المناطق رمادية: وتضم هذه المناطق المراكز المالية التي تعهدت بالتقيد بالانظم المالية الجديدة دون تطبيقها، تضم القائمة الرمادية 38 بلدًا، وهي مقسمة إلى فئتين:

الأولى: بلدان صنفها المنظمة عام 2000 على أنها ملاذات ضريبية آمنة وهي: "سويسرا"، "تشيلي" و"أندورا"، "أنغويا أنتيغوا" و"برباد"، "باهاماس"، "البحرين" و"بليز" و"برمودا"، "جزر العذاري الإنجليزية"، "جزر كايمان"، "جزر كوك"، "الدومينيكان" و"جبل طارق"، "غرينادا" و"ليبيريا" و"لشتنشتاين"، "جزر مارشال"، "موناكو" و"مونتسرات"، "ناورو" و"جزر الأنتي الهولندية"، "وسينت" و"كيتس"، "سينت لوسية" و"سينت فينسان"، "غرنادينة" و"ساموا"، سان مارينو و"جزر الترك" و"كاكوس" و"فانواتو".

الثانية: مراكز مالية أخرى وهي ("النمسا" و"بلجيكا"، "جواتيمالا"، "لوكسمبورج" و"سنغافورة")

2- المناطق البيضاء: وتشمل المراكز التي تلتزم بتلك النظم والقواعد وتشمل الدول المتعاونة التي قامت بالتوقيع على 12 إتفاق تلزمها بالتقيد بمعايير الشفافية وهم 39 دولة، وهي "الأرجنتين" و"أستراليا"، "باربيدوس" و"كندا"، "الصين" و"التشيك"، "الدانمارك" و"فنلندا"، "فرنسا" و"ألمانيا" "اليونان" و"غرنزي"، "المجر"

الفصل الثانيالإطار المفاهيمي للملاذات الضريبية

و"إيسلندا"، "إيرلندا" و"جزيرة مانس"، "إيطاليا" و"اليابان"، جيرسيا وكوريا الجنوبية وجزر موريس والمكسيك وهولندا ونيوزيلندا والنرويج وبولندا والبرتغال والسيشل و"سلوفاكيا"، "جنوب أفريقيا" و"إسبانيا"، "السويد" و"تركيا"، "الإمارات العربية المتحدة" و"المملكة المتحدة"، "الولايات المتحدة" و"جزر العذاري".

3- مناطق سوداء: وهي الدول التي رفضت التعاون وتضم كل من "كوستاريكا"، "إقليم لوبان التابع لماليزيا"، "الفلبين" و"أورغواي".

والجدول الموالي يوضح توزيع الملاذات الضريبية حسب موقعها الجغرافي لعام 2016:

الجدول (1-2) الملاذات الضريبية وفقا لموقعها الجغرافي لسنة 2015

الأقاليم	مناطق الملاذات الضريبية
منطقة البحر الكاريبي وجزر الهند الغربية	أنجويلا، أنتيغا وبربودا، البهاما، بربادوس، جزر فيرجن البريطانية جزر كايمان، دومينيكا، غرينادا، مونتسيرات، جزر الأنتيل الهولندية سانت كيتسونيفيس، سانتلوسيا، سانتفنسنت وجزر غرينادين، جزر تركسوكايكوس، جزر فيرجن الأمريكية.
أمريكا الوسطى	بميزو، كوستريكا، بنما.
سواحل شرق اسيا	هونغ كونغ، ماكاو و سنغافورة.
أوروبا والبحر الأبيض المتوسط	جزر أندورا، قبرص، جبل طارق، جزيرة مان، إيرلندا، ليختنتشتاين، لوكسمبورغ مالطا، موناكو، سان مارينو، سويسرا.
المحيط الهندي	جزر المالديف، موريشيو و سوشييل.
الشرق الأوسط	البحرين، الأردن، لبنان.
شمال الأطلسي	برمودا.
المحيط الهادي	جزر كوك، جزر مرشال، سارو، ناروا، نيوي، تونغ، فانواتو.
غرب إفريقيا	ليبريا.

Source: Jane G Gavelle, Tax Havens international, Tax Avoidance and Evasion, Congressional Research Service, R40623 January 15th 2015, P728.

تحليل وتفسير: من خلال الجدول يتبين لنا أن أغلب مناطق الملاذات تتمركز في منطقة البحر الكاريبي وجزر الهند الغربية بحيث يضمن ثمانية عشر منطقة، وتتمركز العديد من الملاذات في أوروبا والبحر الأبيض المتوسط ولكن في مناطق أقل مقارنة بالبحر الكاريبي وجزر الهند الغربية بالرغم من أن أول ظهور

للملاذات كان في أوروبا، لتمتد هذه الملاذات إلى المحيط الهادي والهندي وسواحل شرق آسيا بمناطق قليلة جدا إضافة إلى إمتدادها لأمريكا الوسطى والشرق الأوسط والشمال الأطلسي وحتى غرب إفريقيا، من خلال هذا التوزيع يتبين أن لاشيء يتحكم في توزيع الملاذات الضريبية بل إن توزيعها وتتركزها في بعض المناطق هو عشوائي.

الفرع الثاني: خريطة الملاذات الضريبية

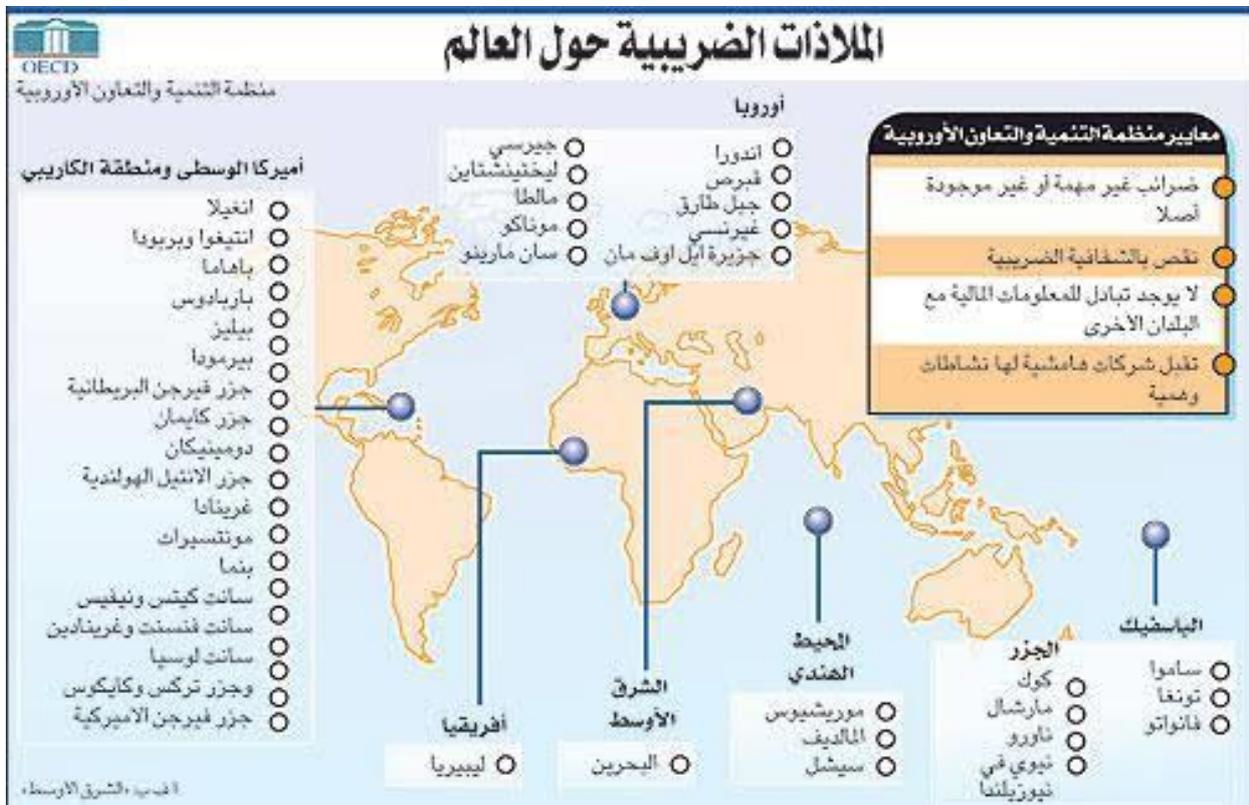
إن الظهور الأول للملاذات بدأ في أوروبا ثم في الولايات المتحدة وبعدها إتجهت من الغرب الي الشرق نحو "آسيا"، "هونج كونج" و "ماليزيا"، "جزر مكاو" وأصبحت تتمدد هذه الملاذات جنوبا و شمالا وغربا وشرقا بحيث أصبحت تشمل العديد من مناطق ودول العالم مع تغير تمحورها من مراكز تقليدية إلي مراكز أكثر نشاطا ومع تزايد التنافس لهذه الملاذات عملت على جذب الإستثمارات والتدفقات المالية والثروات، ولقد إمتدت خريطة الملاذات لتشمل العديد من دول "جانبي الأطلنطي" بالإضافة إلى "أمريكا اللاتينية" و"شرق أوروبا" و "روسيا" والكثير من الجزر والأقاليم الواقعة عبر المحيطات الأخرى، أما بالنسبة للخريطة الموسعة فيدخل فيها عدد من الأقاليم والجزر التابعة لبريطانيا، بالإضافة الي الولايات المتحدة التي تحتل الصدارة من حيث أهمية الملاذات الضريبية، ناهيك عن العديد من دول أوروبا الشرقية والآسيوية واللاتينية.

تبقى الأرقام متضاربة بشأن العدد الحقيقي للملاذات و لكن الأمر المؤكد أنها تفوق 60 ملاذا أغلبها في أوروبا ومحيطها، حوالي 16 دولة منها 9 تنتمي للإتحاد الأوروبي كالـ"لوكسمبورغ" و "بلجيكا" الأغلبية الأخرى تنتمي للفضاء الأوروبي مثل "ليخشتاين"، أما بالنسبة لـ"فرنسا" فوحدها تحمل خمسة ملاذات وهي ("بولينيزي"، "موناكو"، "أندور سان بارتيليمي"، "سان مارتا").

توجد في الولايات المتحدة عدد من الملاذات الضريبية لم تتوقف عن الزيادة بسبب التحرر المالي وتطور وسائل الإتصال و الاعلام التي سهلت من حركية السريعة لرؤوس الاموال.¹ ولدينا الخريطة التالية التي توضح لنا الملاذات الضريبية في العالم التي تفضلها الشركات العالمية:

¹ عبد السلام فنغور، مرجع سبق ذكره، ص184.

الشكل (1-2): خريطة الملاذات الضريبية في العالم سنة 2016



المصدر: منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، التقرير الاقتصادي لسنة 2016. بحيث يتبين لنا من الخريطة أن الدول المنخفضة تحتل أهم المراكز التي تحتضن أكبر عدد من الشركات ب 945 شركة، تليها الولايات المتحدة من خلال جزر ديلوار ب 791 شركة، ثم لوكسمبورج ب 557 شركة وبعدها تأتي إيرلندا ب 444 شركة.

كما يوضح الجدول الموالي توزيع الملاذات حسب النشاط المهيمن:

الجدول (2-2) توزيع الملاذات الضريبية حسب النشاط المهيمن

القارة	البلد	الملاذ التابع له	النشاط الغالب
أوروبا	بريطانيا	جزر فرجين جزر الكرايبي	إدارة الثروات المنهوبة مركز لصناديق التحوط
أوروبا	فرنسا	إمارة موناكو	مخصصة للصوفة من الأوربيين
أوروبا	لوكسمبورغ	لوكسمبورغ	خدمت الشركات الراغبة في التهرب الضريبي
أوروبا	سويسرا	سويسرا	أكبر مركز لإدارة الثروات وأموال المهربة
أمريكا	الولايات المتحدة	فلوريدا	إدارة العمليات المصرفية وصناديق التحوط
اسيا	الصين	هونغ كونغ	أكبر مركز لإنتشار شركات الأوفشور
اسيا	ماليزيا	ماليزيا	إدارة معظم الأموال المهربة في قارة اسيا
اسيا	دبي	دبي	تطمح أن تكون سويسرا العرب

المصدر: عبد السلام فنغور، الملاذات الضريبية الموطن الرئيسي لأموال المضاربة والتهرب الضريبي

ودورها في الأزمة المالية لسنة 2008، مجلة الإقتصاد الصناعي، العدد 8، جوان 2015، ص 185.

تحليل وتفسير: من خلال الجدول يتوضح لنا توزيع الملاذات حسب النشاط المهيمن، فمثلا بالنسبة لجزر الكاريبي وجزر فرجين فإن النشاط الغالب عليهم هو إدارة الثروات المنهوبة، في حين أن الشركات الساعية

للتهرب تتجه تفضل الإتجاه نحو سويسرا أو لوكسمبورغ لاعتبارهم أفضل الملاذات التي تضمن السرية التامة.

في حين أن ماليزيا والتي تعتبر أيضا من أكبر الملاذات فإن النشاط المهين فيها هو إدارة معظم الأموال المهربة في قارة آسيا مثلها مثل دبي التي تسعى لتكون سويسرا العرب، أما بالنسبة في قارة أمريكا فإن فلوريدا تعتبر أكبر ملاذ ضريبي في القارة، ويتبين لنا من خلال هذا أن الهروب إلى الملاذات يكون حسب نوعية الأموال المهربة ومنه فاختيار الملاذ المناسب لا يكون بطريقة عشوائية.

في حين يوضح الجدول الموالي توزيع أكبر الملاذات الضريبية في العالم لسنة 2019.

جدول (2-3): أكبر الملاذات الضريبية في العالم لسنة 2019

الترتيب	الملاذ الضريبي	أموال مهربة	وتيرة نمو سنوية بين 2012-2017	مصادر الأموال
1	سويسرا	2.3 تريليون دولار	3 بالمئة	ألمانيا، فرنسا، السعودية
2	هونغ كونغ	1.1 تريليون دولار	10 بالمئة	الصين، التايوان، اليابان
3	سنغافورة	0.9 تريليون دولار	11 بالمئة	الصين، أندونيسيا ماليزيا
4	الولايات المتحدة	0.7 تريليون دولار	5 بالمئة	المكسيك، الصين
5	جزر القنالو	0.5 تريليون دولار	2 بالمئة	روسيا، بريطانيا، الصين
6	الإمارات	0.5 تريليون دولار	4 بالمئة	السعودية، العراق، إيران
7	لوكسمبورغ	0.3 تريليون دولار	2 بالمئة	ألمانيا، فرنسا، بريطانيا
8	بريطانيا	0.3 تريليون دولار	2 بالمئة	روسيا، الصين السعودية
9	موناكو	0.2 تريليون دولار	1 بالمئة	فرنسا، إيطاليا، بريطانيا
10	البحرين	0.2 تريليون دولار	5 بالمئة	السعودية، العراق، إيران

Source: Nikolaj Nielsen, Luxembourg nota tax haven, Claims PM, magazine EUobserver, Luxembourg 28.jun, 2017.

تحليل وتفسير: من خلال هذا الجدول نلاحظ أن سويسرا تحتل المرتبة الأولى لأكثر الملاذات في العالم بحيث أنها تستحوذ على 2,3 تريليون دولار من الأموال المهربة من ألمانيا، فرنسا والسعودية، تليها في

المرتبة الثانية هونغ كونغ التي تستحوذ على 1,1 تريليون دولار من الأموال المهربة من الصين، اليونان واليابان. وتأتي بعد هاذين الملاذيين سنغافورة التي تستحوذ على 0,9 تريليون دولار مهربة من الصين، أندونيسيا وماليزيا.

كما تحتل الولايات المتحدة المرتبة الرابعة باستحواذها على 0,7 تريليون دولار مهربة من المكسيك والصين، لتأتي بعدها كل من جزر القنالو، الإمارات، لوكسمبورغ، بريطانيا، موناكو والبحرين بحيث تحتل كل منهم المرتبة الخامسة والسادسة إلى الرتبة العاشرة على التوالي، وهذا باستحواذهم على الأموال المهربة من روسيا السعودية، الصين، بريطانيا، إيران، فرنسا، ألمانيا والعراق.

يعود الاختلاف في نسبة الأموال المهربة إلى الاختلاف في السرية المصرفية ودرجة الأمان والإعفاءات الممنوحة، بحيث أن المنطقة التي تكون أكثر أمانا واستقرارا وأكثر حرصا على سرية العملاء تكون أكبر مستقطب للأموال والثروات المهربة، وخير دليل هو احتلال دولة سويسرا المرتبة الأولى كأكبر منطقة تهرب الأموال نحوها، والجميع يعلم أنه لا توجد منطقة أكثر أمانا واستقرارا من سويسرا.

المطلب الثاني: مصادر أموال الملاذات

تحتوي الملاذات الضريبية على مصادر مختلفة تستمد منها أموالها، من بين هذه المصادر لدينا أموال الإختلاسات والرشاوى والفساد، بالإضافة إلى أموال التجارة غير شرعية كتجارة السلاح والأعضاء والمخدرات وأيضا أموال التهرب الضريبي ومن أهم هذه المصادر نذكر:

أولا: أموال الإختلاسات والرشاوى والفساد

يرى المهتمون والمتتبعون لحركية الأموال نحو الملاذات أن هناك مبالغ كبيرة تتهاطل يوميا إلى المراكز المالية و التي أغلبها حصيلة عبارة عن إختلاسات والرشاوى قادمة من الشمال كما تأتي من الجنوب، يعتبر أصحابها من ذوي النفوذ في تسيير الأموال العامة في بلدانهم وفي كثير من الأحيان يستهدف هؤلاء من طرف الباحثين عن فرص مربحة الإستثمار لهم، خاصة في مجال البترول و المناجم كما أصبحت فكرة الإكراميات بندا علنيا و بتواطؤ مفضوح حتى من حكومات المتفاوضين للحصول على رخصة الإستغلال أو إبرام صفقات المشاريع والدخول إلى الأسواق، وتشكل هذه العمولات مبالغ هامة تتم عملية صبها في حسابات في الخارج لتكون بعيدة عن أعين الرقابة

بهذه الكيفية فإن الدولة سوف تخسر مبالغ يمكنها أن تكون معتبرة بسبب التواطؤ المفضوح والذي أصبح شبه على الشركات المتعددة الجنسيات التابعة للشمال، وفي بعض الأحيان بتفويض من حكومات دول الشمال، كما أن الملاذات تشكل أداة لنهب دول الجنوب من خلال إختلاسات أموال الشعب من طرف حكام مستبدين همهم نهب ثروات بلدانهم وإيداعها في "سويسرا" أو "لوكسمبورغ" والتاريخ يحتفظ بالكثير من الفضائح رغم ضوابط الرقابة.

ثانيا: أموال التجارة الغير شرعية (تجارة السلاح، المخدرات، الأعضاء)

إن الأسلحة تعتبر القطاع الأول في العالم برقم أعمال سنوي يصل إلى 800 مليار دولار سنويا و تمثل الدول الصناعية الكبرى 90 بالمئة من مبيعات الأسلحة، وأغلب عمليات التهريب للأسلحة تتم على شكل عمولات من طرف الشركات المنتجة للحصول على الأسلحة، وقد توصل أحد الباحثين والخبراء إلى قيمة الأرباح المحققة من الأعمال الإجرامية بحيث أكد أنها تقدر بحوالي 1 مليار يوميا أي 360 مليار في السنة يتم ضخها في الأسواق المالية، رقم الأعمال الإجمالي من المخدرات في العالم يقدر ب 400 مليار دولار، موزعة كما يلي 180 مليار مكافآت المزورين و المهنيين للشركات القانونية اللذين يتعاونون مع المنظمات الإجرامية، و 120 مليار تعود مباشرة للمنظمات الإجرامية و يتم غسلها في الاقتصاد الحقيقي. ولدينا الجدول التالي يوضح لنا تركيبة الأنشطة غير الشرعية:

الجدول (2-4): تركيبة الأنشطة الغير شرعية

رؤوس الأموال في الملاذات الضريبية	5000 مليار دولار
مختلف الأنشطة الإجرامية	1000 مليار دولار
تجارة وتهريب المخدرات	من 500 إلى 750 مليار دولار
تجارة الأعضاء البشرية	20 مليار دولار
تهريب المنتجات الممنوعة باتفاقيات دولية	1 مليون شخص في تجارة الأعضاء على مستوى العالم
المعادن النفيسة، المواد القديمة والآثار.	حوالي 6 مليار دولار
تهريب التبغ والكحول	يمثل حوالي 15 بالمئة من إستهلاك الإتحاد الأوروبي
عمليات التقليد والتزيف	450 مليار دولار

Source: john Christensen La comption, la pauvreté, et l'économie politique des paradis fiscau, octobre 2007.

تحليل وتفسير: يتضح لنا من خلال هذا الجدول أن الأنشطة الغير الشرعية والتي تعتبر مصدرا لأموال الملاذات متنوعة وكل حسب تركيبتها، بحيث نجد نشاط تركيبة رؤوس الأموال من الملاذات الضريبية يقدر

بمبلغ 5000 مليار دولار ومختلف الأنشطة الإجرامية تقدر بمبلغ 1000 مليار دولار، في حين أن تركيبة تجارة وتهريب المخدرات تقدر ب 500 إلى 750 مليار دولار كلها موضوعة في مناطق الملاذات. أما بالنسبة لتركيبه تجارة الأعضاء البشرية فتبلغ قيمتها في مناطق الملاذات حوالي 20 مليار دولار، ومن بين مختلف الأنشطة الغير الشرعية كذلك نجد المعادن النفيسة بحيث تقدر قيمتها بحوالي 6 مليار دولار موضوعة في الملاذات الضريبية، إضافة إلى تهريب التبغ والكحول الذي يمثل 15% من إستهلاك الإتحاد الأوروبي وعمليات التقليد التي تقدر ب 450 مليار دولار، كل هذه المبالغ الضخمة مهربة إلى ملاذات آمنة تضمن السرية التامة.

ثالثاً: التهرب الضريبي

إن الفرق بين الأرباح الحقيقية والأرباح المصرح بها لدى مصالح الضرائب من طرف المكلفين بالضريبة تشكل مستوى التهرب الضريبي في أي بلد، وتتم عملية تهريب هذا الفرق إلى البنوك الخارجية أو الملاذات الضريبية في انتظار إعادة ضخها في القنوات الرسمية وهذا مانسميه بغسيل الأموال. إن المهمة الأساسية للملاذات هي تجنيب القادمين لها بدفع الضرائب، حيث تستقبل وبحفاوة مبالغ ضخمة من الضرائب الوطنية خاصة من الاشخاص الذين استفادوا من صفقات مشبوهة، أو المؤسسات متعددة الجنسيات التي تستخدم طرق التحايل والغش لتخفيض أرباحها وذلك عن طريق تضخيم الفواتير وتزويرها، كما تسمح هذه الملاذات الضريبية للمؤسسات المتعددة الجنسيات بإجراء تحويلات مضخمة بين الفروع بحيث يظهر الربح في المكان المرغوب أو إستدانة بتخفيض رأس المال للفروع المتواجدة في دول تخضع للضرائب ثقيلة.

تشير الإحصائيات الدولية إلى أن التهرب الضريبي يمثل ما بين 5% إلى 25% من الإيرادات الجبائية الممكنة في الدول المتطورة وبين 30% إلى 40% في الدول الأقل تطوراً، وقد وصل مبلغ الإيرادات الضريبية العالمية التي تخسر ها الدول سنويا إلى مايقارب 255 مليار دولار نتيجة الملاذات الضريبية.¹

¹ عبد السلام فنغور، مرجع سبق ذكره، ص.ص186.188.

خلاصة

تطرقنا في هذا الفصل المتضمن مبحثين إلى مفهوم الملاذات الضريبية وتطورها عبر التاريخ بحيث تبين لنا أن هذه الملاذات هي عبارة عن شكل من أشكال التهرب الضريبي الدولي، قد تكون هذه الملاذات عبارة عن دولة أو جزيرة أو إقليم تكون فيها الضرائب منخفضة أو معدومة تماما، بالإضافة لاحتوائها على خاصية السرية المصرفية، وهذا مايجذب الأشخاص والشركات الساعية للتهرب من دفع الضرائب.

توصلنا إلى أن الملاذات أشكال وأنواع يتم تصنيفها على أساس معيارين وهما الشمول وفرض الضرائب، يكون التهرب من خلالهما باستعمال العديد من الطرق مثل القيام بتخفيض التكاليف من أجل التقليل من العبئ الضريبي.

تنوزع الملاذات في مناطق مختلفة حول العالم و يبلغ عددها حاليا أكثر من 60 ملاذ تمول نفسها بالعديد باستخدام العديد من الأساليب.

تبين لنا من خلال الخريطة أنها متوقعة أغلبها في أوروبا وتتميز بعدم شفافية نظامها المصرفي تعرف هذه المناطق بسهولة وسرعة الإجراءات الإدارية الضرورية، كما تطبق مبدأ السرية التامة فيما يتعلق بهوية الشركات.

تطرقنا إلى مصادر أموال الملاذات إذ تعتبر الملاذات مواقع لتجميع الأموال من مصادر مختلفة رتبناها على أربع أصناف كبرى وتوصلنا في الأخير إلى أن الملاذات تشكل أداة لنهب الدول باستخدامها طرق التحايل والغش.

الفصل الثالث:

الملاذات الضريبية وتأثيرها

على الإقتصاد العالمي

تمهيد

إن الملاذات الضريبية عبارة عن ظاهرة تعد أهم عنصر للملاح الضارة للعولمة المالية، بحكم أنها لا تخضع لأية شروط أو قيود وتوفر السرية المصرفية، بالإضافة إلى أن عملها يكون في نظم رقابية أقل شفافية كل هذا يؤهلها لتكون ملجأ سري للثروات غير المشروعة وحتى المشروعة.

كل هذا أدى لخلق أزمات مالية دولية بحيث شهد العالم عدة أزمات بسبب هذه الملاذات وربما الأزمة الأكثر شهرة هي أزمة 2008 التي تعتبر من أخطر الأزمات التي مرت على النظام الرأسمالي، وقد بدأت بعدها جهود كبيرة للوصول إلى حلول تمكن من الحد من خطورة هذه الملاذات.

قسمنا فصلنا هذا إلى ثلاثة مباحث، خصصنا المبحث الأول لتبيين آليات التهرب إلى الملاذات الضريبية والآثار الاقتصادية لهذه الملاذات، في حين خصص المبحث الثاني للحديث عن كيفية اعتبار هذه الملاذات كعامل أساسي في حدوث العديد من الأزمات حول العالم، وقمنا بتوضيح الجهود الدولية التي عملت على وضع حد لهذا المشكل المتفاقم، في حين خصص المبحث الثالث للحديث عن بعض النماذج للملاذات الضريبية.

المبحث الأول: آليات التهرب إلى الملاذات الضريبية وآثارها الإقتصادية

إن ظاهرة التهرب للملاذات أصبحت منتشرة وبشكل كبير في مختلف مناطق العالم، وأصبحت تبرر بالعبء الضريبي الكبير التي تفرضه بعض الدول ما يجعل الشركات مرغمة للبحث عن أماكن أقل عبئا وهذا لمضاعفة أرباحها، بدل البقاء في دول نظمها الضريبية تصل لدرجة المبالغة في فرض الضرائب، كل هذا جعل الشركات تبحث عن ملاذات تسهل عليها عملية كسب أرباح ضخمة دون مقابل.

قمنا بتقسيم مبحثنا هذا إلى ثلاثة مطالب، تحدثنا عن الغاية من جود الملاذات الضريبية في أول مطلب ووضحنا آليات التهرب إلى الملاذات الضريبية في ثاني مطلب، وتحدثنا من خلال مطلبنا الثالث عن الآثار الإقتصادية لإنتشار الملاذات الضريبية في العالم.

المطلب الأول: الغاية من وجود الملاذات الضريبية

حاول الكثير من المفكرين في البحث عن تبريرات لوجود الملاذات الضريبية وهذا بالاستناد على فكرة المنافسة، بحيث أن الأمر متعلق بمن يمنح قيمة أقل في مجال الإخضاع الضريبي قصد استقطاب أكبر حجم من رؤوس الأموال الأجنبية، وبالتالي أصبح هذا الأمر بالنسبة للشركات المتعددة الجنسيات متعلق بالترشيد الضريبي.

إن الترشيد الضريبي أو ما يسمى بالترشيد الجبائي هو عبارة عن فكرة محكمة الهدف منها الهروب من الإخضاع الضريبي، بحيث في هذه الحالة تكون الدخول غير خاضعة تماما للضريبة سواء من الموطن الأصل أو من موطن إقامة المكلّف، والغاية من وراء هذا الترشيد هو تحمل أقل عبئ ممكن وذلك بتوطين فروعها في الملاذات أو المناطق الأقل إخضاعاً.¹

إن هذه الشركات المتهربة تسعى أيضا لتوحيد حساباتها في مناطق تتعدّم فيها الجباية وتتغاضى عن التحايل المحاسبي في إعداد القوائم المالية، وقد توصلت العديد من الدراسات على أن هناك الكثير من الشركات الكبرى التي لم تقم بدفع الضريبة على الدخل لمدة طويلة خلال إقامتها في مناطق الملاذات كما تقوم أيضا بتزوير حساباتها خاصة في أسعار التحويل بين فروعها، بحيث تلجأ في تقييم المدخلات بأسعار مضاعفة عدة مرات عن الأسعار الحقيقية لتصل للنتيجة الجبائية التي تريدها وقد أكدت أغلب الدراسات أن أهم أسلوب للتلاعب بالنتيجة هو سعر التحويل.

تملك الشركات الكبرى أفضلية تنافسية مقارنة بالشركات المتوسطة والشركات الصغرى، هذه التنافسية تحدث تشوهات في قرارات الإستثمار وخسارة كبيرة متكبدة من الحكومات في الإيرادات التي تتعلق بالضريبة على أرباح الشركات بالإضافة إلى الإحساس بغياب العدل في المعاملة نتيجة هذه الممارسات هذا ما يضع ثقة المواطن في خطر اتجاه شمولية النظام الضريبي وتهدد الشعور بالرضا والقبول للضريبة، وقد عمل الاتحاد الأوروبي على ضرورة التنسيق بين الدول للوصول إلى أسلوب يجبر الشركات المتعددة الجنسيات على الخضوع في إعداد الحسابات إلى المعايير الدولية ومراقبة أسعار التحويل بجديّة للتخلص من

¹ François Gobbe, Stop à l'évasion fiscale et à la compétition fiscale, Kairos Europe, novembre 2004, p 40.

التلاعبات في الحسابات، وبالرغم من كل هذا إلا أن هناك فئة تدافع عن المنافسة الضريبية باعتبارها وسيلة تحد من سلوك الدول في زيادة الضرائب.¹

المطلب الثاني: آليات التهرب إلى الملاذات الضريبية

تعمل الملاذات الضريبية على كسب كم هائل من رؤوس الأموال للشركات الهاربة من المنظومات الضريبية لبلدانها الأصلية، كما تسمح هذه الملاذات بتبييض الأموال المتدفقة إليها من كل أنحاء العالم ويعتمد الإقتصاد في مناطق الملاذات الضريبية على القطاع المالي والمصرفي بالإضافة إلى القطاعات الخدمائية وقطاع السياحة، ويتم التهرب الضريبي إلى هذه الملاذات عن طريق:²

أولا إنشاء الشركات الوسيطة أو الساترة: لهذه الشركات الدور الأكبر في عملية التهرب الضريبي الدولي إذ تلعب هذه الشركات دور الوساطة بحيث تتمركز رؤوس الأموال في الملاذات الضريبية الآمنة ولهذه الشركات مرتكزات أساسية تتمثل في:

1- يتم إنشاؤها في دولة يكون نظامها الضريبي ذو معدلات ضريبية منخفضة أو معدومة تماما، بمعنى أن يكون هذا البلد عبارة عن ملاذ آمن.

2- تكون السيطرة على هذه الشركات من طرف أشخاص مقر سكنهم يكون في بلدان مرتفعة الضرائب.

3- إن الأساس الذي يقوم عليه التهرب الضريبي هو الإدارة الجيدة للإيرادات وتحويلها من الشركة الأم إلى الشركة الساترة بحيث بهذه الطريقة تتمكن الشركة الأم من التهرب من الضرائب المرتفعة التي تفرض في دولة الأصل.

4- القيام بتخفيض العبء الضريبي في الدول ذات النظام الضريبي المرتفع إلى أقصى حد وبالمقابل يتم الرفع من التكاليف إلى أقصى حد ممكن في الدول ذات النظام الضريبي المنخفض وتتم هذه العملية قبل عملية توزيع الأرباح.

5- إن هذه الشركات لا تقوم بعملية تحويل أرباحها إلى الشركة الأم حتى لا تفرض عليها ضرائب مرتفعة، وإنما تقوم بإعادة استثمار هذه الأرباح في ملاذات آمنة لتفادي الضرائب المرتفعة.

ثانيا آلية الأسعار القابلة للنقل والقابلة للتحويل: وتعتبر هذه الآلية من الطرق التي تستخدم في التهرب الضريبي الدولي، بحيث أن سعر التحويل هو السعر الذي بواسطته تنقل الأرباح بين مركز الشركة الأم وفروعها وهذا عن طريق أسعار التحويل وذلك من خلال:³

1- في حالة قيام الشركة الأم ببيع مدخلاتها إلى أحد فروعها فإنها لا تأخذ الأسعار الجارية في السوق بعين الاعتبار.

¹ عبد السلام فنغور، مرجع سبق ذكره، ص183.

2 Jean pierre Brard, Rapport d'information sur la lutte contre la fraude et l'évasion fiscale, Assemblée Nationale, Avril 2008, p55.

³ علي عبد الفتاح أبو شرار، الإقتصاد الدولي نظريات وسياسات، دار الميسرة، الطبعة الأولى، عمان، 2007، ص 2.

2- عملية التلاعب بالوعاء الضريبي سواء بالنقصان أو الزيادة وهذا قبل عملية توزيع الأرباح لكي تستفيد من التباين الموجود في الأنظمة الضريبية، فمثلا تزيد المادة الخاضعة للضريبة في الملادات الضريبية وبالمقابل تخفض من الوعاء في دول ذات نظام ضريبي مرتفع.

3- يتم العمل على إنجاز شركات وسيطية بين الشركة الأم وفروعها وهذا من أجل الإحتفاظ بالأرباح. ثالثا آلية المنشأة الثابتة: وتعني قيام الشركة الأم بوضع شركة ثابتة في مناطق ذات نظام ضريبي منخفض، وهذا من أجل التخفيف من الأعباء الضريبية في بلد الشركة الأم ذات النظام الضريبي المرتفع ومن عناصر هذه الشركة لدينا: المكتب، المصنع، المنجم، موقع بناء، مكان استخراج مواد أولية، وتتم عملية التهرب عن طريق هذه المنشأة من خلال: ¹

1- إنشاء شركة ثابتة في دول الملادات الضريبية الآمنة تكون تابعة للشركة الأم.
2- القيام بتقسيم وحدات المنشأة الثابتة إلى أقسام من بينها قسم خدمات، قسم توزيع وتنسيق، وهذا من أجل تقليل من الوعاء الضريبي وتوزيع الأرباح، وهذا ما يساعد الشركة الأم على تخفيف أعباءها الضريبية.

المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية لانتشار الملادات الضريبية في العالم

يوجد العديد من آثار انتشار الملادات الضريبية سواء على الدولة المصدرة أو الدولة المضيفة يمكن

تبينها في:

أولاً: الآثار الاقتصادية على الدولة المضيفة

تستفيد الدولة المضيفة من عدة أمور والتي تعمل كملاذ ضريبي وهذا يعود لجذبها للاستثمار الأجنبي المباشر الذي يعمل على رفع معدلات النمو الاقتصادي فيها، وهذا كله متوقف على مدى تكامل الأسواق في هذه الدول والبنية التحتية للدولة، ويمكن من خلال الملادات الضريبية زيادة الإنفاق العام وهذا بدوره يزيد من الإيرادات العامة لتلك الدول، ويعمل على رفع مستويات النمو فيها حيث أنه من خلال الأموال التي تدخل لتلك الدول يمكن استخدامها في الاستثمار العام ورفع البنية التحتية والتقليل من معدل البطالة فيها، وبذلك يعود عمل الدولة كملاذ ضريبي بعدة آثار إيجابية على هذه الدول المضيفة.

ثانياً: الآثار الاقتصادية على الدولة المصدرة

تتأثر الدولة المصدرة للأموال للملادات الضريبية بعدة آثار منها تزايد نسبة التفاوت في توزيع الدخل وهذا نتيجة إمكانية تحويل أصحاب الدخل المرتفعة أموالهم إلى الملادات الضريبية من خلال تهربهم من دفع الضريبة عكس أصحاب الدخل المنخفضة، وهذا ينطبق أيضا على المنشآت حيث يمكن للمنشآت الكبيرة التهرب من دفع الضريبة وتحويل أموالهم إلى الملادات الضريبية، أما المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم تدفع معدلات ضريبة أكبر، وهذا بدوره يعود بأثر سلبي على الإيرادات العامة والاستثمار العام ويساعد في رفع معدلات البطالة في الدولة وهذا الأمر يؤدي إلى زيادة العجز في ميزان المدفوعات نتيجة هروب رؤوس

¹ جميل عبد الرحمن، صابوني، التهرب الضريبي الدولي للشركات عابرة القوميات دراسة مقارنة ، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، 2005 ، ص254.

الأموال من الدولة المصدرة نحو المضيف، ولهذا تأثير سلبي على الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي فيها. بالنسبة للملاذ الضريبي فإنه يحمل تكلفة اقتصادية كبيرة بحيث تقدر الثروات المهربة نحو 80 ملاذاً ضريبياً عدة تريليونات الدولارات، وهذا المبلغ لوحده يمكن من خلاله القضاء على الفقر في معظم مناطق العالم.

إن من أهم الآثار الناتجة عن ممارسات التهرب الضريبي للملاذات هو إجبار الدول على تخفيض معدل ضرائبها حتى تستطيع أن تجذب الاستثمارات الأجنبية، وهذا في ظل وجود الملاذات التي توفر فرص لتحقيق الأرباح بدون دفع الضريبة المستحقة مما يؤدي إلى المزيد من خفض معدل الضريبة ومنح المزيد من الإمتيازات الضريبية، الأمر الذي يؤثر في إيرادات الدول وقدرتها على توفير الخدمات الإجتماعية.

إن لهروب أموال الضرائب إلى الملاذات الأمنة من الدول المصدرة آثاراً سلبية على الحسابات القومية فيها، بسبب أن هذا يؤدي إلى عدم مصداقية هذه الحسابات نتيجة هروب أموال الإيرادات في صورة الضرائب، بحيث إن حسابات الضرائب تدخل في حسابات الناتج المحلي الإجمالي وهذا ما يجعل هناك حالة من عدم الشفافية في حساب الناتج المحلي الإجمالي، وهذا ما ينعكس بالسلب على معرفة معدلات النمو الإقتصادي الحقيقية الأمر الذي يؤثر على قدرة الدولة على توسيع معدلات النمو فيها.¹

وهناك آثار مباشرة للملاذات الضريبية الأمنة وأخرى غير مباشرة على كل من البلدان المصدرة لرؤوس الأموال وكذلك على البلدان المضيفة بحيث نقسمها كما يلي:²

أولاً: الآثار الاقتصادية على البلد المصدر لرؤوس الأموال

أكدت أغلب الدراسات على أنه هناك آثار مباشرة وأخرى غير مباشرة لهروب رؤوس الأموال على البلد الأم الذي يمتلك رؤوس الأموال ومنها:

1- الآثار المباشرة

أ- عدم المساواة في إعادة توزيع الدخل والثروة وذلك لأن أصحاب الدخل المرتفعة يستطيعون نقل دخولهم إلى الملاذات الضريبية وبذلك يتجنبون الضرائب، بالمقابل فإن أصحاب الدخل المنخفضة ليس لديهم هذه القدرة وبذلك يزيد التفاوت في توزيع الدخل.

ب- إنخفاض مستوى الإستثمار والذي بدوره يؤدي إلى ضعف في توليد الدخل.

ج- إنخفاض قيمة العملة وهذا بسبب الاختلال بين الطلب والعرض على العملة المحلية في سوق الصرف الأجنبي.

د- تراجع دور الضرائب أي الإيرادات العامة بسبب هروب رؤوس الأموال مما ينعكس بشكل مباشر على الإنفاق العام وتراجع برامج التنمية الاقتصادية.

¹ نسرين فايز أحمد، مرجع سبق ذكره، ص.ص. 180.181.

² إسراء كاطع فياض وآخرون، الملاذات الضريبية الأمنة التوزيع الجغرافي والآثار الاقتصادية، مجلة الإدارة والإقتصاد، العدد 125، أيلول 2020، ص.ص. 118.119.

2- الأثار غير المباشرة

أ- إرتفاع أسعار السلع والخدمات وذلك لأن الشركات والمصانع الكبيرة يمكنها التهرب من دفع الضرائب والإنتقال إلى الملاذات الضريبية بينما الشركات والمصانع الصغيرة والمتوسطة لا يمكنها التنقل إلى هذه الملاذات مما يحملها أعباء ضريبية كبيرة مما ينعكس على أسعار السلع والخدمات التي تنتجها.

ب- تعميق الفجوة في الحقوق الاجتماعية وخاصة لذوي الدخل المحدودة، وتعميق في التفاوت الكبير في الدخل والثروة

ج- إنخفاض الخدمات العامة بسبب هروب رؤوس الأموال نحو الخارج فيما يتعلق بخدمات البنى التحتية وسوق العمل.

د- الاختلال في ميزان المدفوعات وخاصة في حساب رأس المال مما ينعكس سلباً على بقية المؤشرات الإقتصادية .

ثانياً: الأثار الاقتصادية على البلد المضيف لرؤوس الأموال هناك أثار مباشرة وأخرى غير مباشرة تؤثر في وضع البلدان المضيفة لرؤوس الأموال ومنها:

1- الأثار المباشرة

أ- جذب رؤوس الأموال واستغلالها في تنمية وتطوير البلدان المضيفة.

ب- جذب الاستثمار الأجنبي من أجل زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

ج- تكامل الأسواق المالية لدى البلدان المضيفة.

د- تحسين قيمة العملة المحلية.

2- الأثار غير المباشرة

أ- تحسين الواقع الخدمي والبنى التحتية في البلدان المضيفة.

ب- خلق فرص عمل جديدة والقضاء على البطالة.

ج- تحسين وضع ميزان المدفوعات من خلال التدفقات النقدية.

المبحث الثاني: دور الملاذات الضريبية في خلق الأزمات المالية والجهود الدولية لمحاربتها

الملاذات الضريبية الأمنة اليوم لم تصبح مجرد مشكلة صغيرة لا تدعوا للقلق والتفكير حولها، إن التطور والتوسع الذي باتت فيه حاليا قد أرغم الدول والنظم الضريبية على ضرورة التحصين والتشديد والبحث ليلا نهارا عن حلول لمشكلة أصبح ينجر عنها هروب ملايين الدولارات بشكل دائم. عمدنا لتقسيم مبحثنا هذا لثلاث مطالب، تحدثنا في الأول بصفة عامة عن ما يمكن للملاذات أن تسببه من أزمات وتكلمنا عن أشهر أزمة مالية حدثت في العالم بسبب الملاذات في مطلبنا الثاني، وفي مطلب الثالث ذكرنا بعض الجهود الدولية للردع من هذه الملاذات الضريبية.

المطلب الأول: تأثير الملاذات ودورها في خلق الأزمات المالية

إن سلسلة الأزمات المالية والإقتصادية وعدم الاستقرار المالي الذي تشهده الدول أو الأسواق المالية إلى جانب الفضائح المالية والإفلاس المالي لكبرى المؤسسات المالية والإقتصادية في العالم كل هذا مربوط بشكل مباشر مع ظاهرة الملاذات الضريبية. قسمنا المطلب لفرعين الأول تحدثنا فيه عن آلية عمل الملاذات ودورها في زعزعة الإستقرار المالي، وتكلمنا في الثاني حول كون الملاذات عاملا للإفلاس والفضائح.¹

الفرع الأول: آلية عمل الملاذات ودورها في زعزعة الاستقرار المالي

إن تجمع كتل ومبالغ ضخمة في الملاذات الضريبية و تحركها السريع و الإستثنائي يشكل تأثيرا مدمرا لإستقرار الأسواق المالية خاصة و النظام المالي العالمي عامة بعد ظهور ما يسمى بالمشتقات المالية التي إعتبرت أسلحة مالية للدمار الشامل، أما الدخيرة الحية هو رأس المال الوهمي الإفتراضي الذي لا يأتي من خلق القيمة وتراكم رأس المال و لكنه يسير من طرف كمبيوتر.

بلغت المنتجات المشتقة في سنة 2007 ما يقارب بليون دولار، وهذا ما يمثل 12 مرة حجم الثروة المنتجة في العالم لمدة سنة، و بلغت خسائر البنوك سنة 2008 مايعادل 2.2 بليون، أي حوالي 5% من القوة الكامنة التدميرية لنواتج المشتقات المالية.

إن سهولة الحركة التي وفرتها العلاقات المالية إلى جانب السرية التي تحكم عمل الملاذات الضريبية خلقت جو من عدم الثقة داخل النظام المالي العالمي، و زرعت الشكوك والريبة في قرارات البنوك و الأسواق المالية كل ذلك يشكل مصدر عدم الاستقرار و يفشل آليات التحكم في تسيير المالية الدولية، و المستفيد الأكبر من هذا المناخ هي أموال المضاربة التي تحقق عوائد مرتفعة في حين تتعرض الكثير من البنوك لمخاطر حقيقية بفعل المغامرة في توظيفات ذات مخاطرة مرتفعة.

الولايات المتحدة تسيطر على أكثر من 36% من أموال المضاربة تليها بريطانيا ب 21% أي إن نصف أموال المضاربة في العالم تحت سيطرة دولتين (الولايات المتحدة وبريطانيا)، وتشير الإحصائيات

¹François Gobbe, Stop à l'évasion fiscale et à la compétition fiscale, Kairos Europe, novembre 2004, p 40.

الى أن ربع الثروة السنوية لبريطانيا سنة 2008 تأتي من أموال المضاربة و بالتالي ليس غريبا على الدولتين أن تدافع بقوة ضد كل عمل يمس أو يقلص من أموال المضاربة.

الفرع الثاني: الملاذات كعامل للفضائح والإفلاس

تعتبر أكبر فضيحة مالية هي إفلاس شركة إيرون الامريكية في ديسمبر 2001 نظرا لحجم الصدمة ذلك لأن مجمع إيرون سابع مؤسسة أمريكية برقم أعمال سنوى تجاوز 101 مليار دولار، تتكون من 600 فرع مقرها في جزر كييمان و 160 فرع في جزر توركس وكاكوس وهذه الجزر هي ملاذات ضريبية حظيت بدعم قوي من البنوك دون أدنى شك في حساباتها التي تشرف عليها أكبر شركة في التدقيق والمحاسبة (شركة أرثور أوندرسن)، وبعد سنوات من العمل إكتشفت ثغرة مالية قدرها 40 مليار دولار و أعلن افلاسها و أحيل اكثر من 21000 عاملا على البطالة و مئات المساهمين فقدوا مستقبلهم.

رد الفعل كان سريعا من الولايات المتحدة بإصدار قانون لتشديد الرقابة المحاسبية و تشجيع الإعلان والتبليغ عن الأخطاء و مضاعفة إقرار المسيرين، و لكن هذا القانون لم يهاجم الأدوات التي سمحت بهذا التصرفات المذنبه و لم يحمل أحدا وجود الملاذات الضريبية المسؤولة.

قضية أخرى تصدرت الأخبار في إيطاليا سنة 2005 ويتعلق الأمر بشركة توزيع الحليب المبستر التي تأسست سنة 1960 و في سنة 1990 دخلت البورصة و إحتلت المرتبة الاولى في سوق الحليب المخزن لأطول مدة، و أصبحت سنة 1994 شركة عالمية تضاعف عدد فروعها و ارتبطت بكثير من الملاذات الضريبية توظف 37000 عامل من أكثر من 30 دولة وذات رقم أعمال يقدر ب 706 مليار أورو سنة 2002، إبتداء من نوفمبر بدأت الشكوك ثم التساؤلات من طرف محافظي الحسابات ثم من طرف لجنة عمليات البورصة الإيطالية التي اذاعت الخوف، ومن أجل تهدئة الأوضاع أعلنت إدارة الشركة عن وجود عمولة مودعة في وكالة بنكية ب 3.96 مليار أرو في "جزر كايمان"، ثم أعلن البنك أن الوثيقة التي تملكها الشركة هي مزورة و لا توجد أي عمولة لدى البنك المذكور، بلغت ديونها ب 11 مليار و 115000 مستثمر لم يعرفوا مصيرهم ولم يطرح أحد أن الحسابات والتدقيق قد تم في الملاذات الضريبية وهي من يجب أن تتحمل مسؤولية التلاعب بالحسابات.

المطلب الثاني: الملاذات الضريبية والأزمة المالية لسنة 2008

تعد الأزمة المالية لسنة 2008 من أخطر الأزمات التي عرفها النظام الرأسمالي تتمثل خطورتها بعمقها وشموليتها ونتائجها الظاهرة على المستوى الدولي والإقتصاد العالمي ومستقبل العالم بأجمعه. تزايدت قوة الأزمة العالمية في شهر سبتمبر 2008 وهذا نتيجة لسوء إدارة التمويل العقاري في الولايات المتحدة بحيث تعدت رهون العقارية القيمة الحقيقية للممتلكات بحوالي 2.3 تريليون دولار وأثر هذا في بورصات العالم نتيجة لعمليات التوريق، كان إنعكاس هذه الأزمة في البداية متمثل في صورة إفلاس بعض المصارف الأمريكية الكبرى وإنهيار عدة مؤسسات مالية وشركات تأمين وغيرها، بالإضافة إلى بعض المصارف في أوروبا وتبع هذا الإنهيار في بورصات الأوراق المالية على مستوى العالم في صورة إنخفاضات متتالية قدرت خسارتها وفقا لبعض الخبراء بأكثر من 25 تريليون دولار في البورصات الأمريكية وحدها.

أولا: الأسباب التي أدت إلى الأزمة المالية العالمية لسنة 2008:

- تحرير حركة رؤوس الأموال ورفع الرقابة عليهم وتقويم أسعار الفائدة وأسعار الصرف وهذا الأمر هو الذي ساعد على توسيع الجريمة المالية المنظمة التي تتحمل الملاذات الضريبية المسؤولية العظمى في تزايدها الدائم.
- توسع استخدام الأدوات المالية وعلى رأسها المشتقات المالية بجميع أنواعها لغرض التحوط والحد من تغيير أسعار الفائدة.
- التصرفات اللاعقلانية واللاأخلاقية التي يمارسها العديد من المضاربين الماليين الذين يتميزون بطبع المغامرة ومسيري المصارف وصناديق الإستثمار الذين فقدوا حسهم بشؤون المال والإقتصاد، وأصبح مهمهم الوحيد رفع المردودية المالية وضمان مداخيل عالية لهم، كما يعود سبب الأزمة لعدم كفاءة وكالات التقييم أو تواطؤها مع بعض المؤسسات المالية والمصرفية.
- ترابط الاقتصاديات فيما بينها بسبب ترابط أسواق المال، هذا ما أدى لسهولة إنتقال رأس المال المضارب من سوق لآخر.

كل هذه الأسباب أدت إلى أزمة ثقة والتي بدورها أدت إلى ظهور الأزمة وهذا بإعتبار أن الثقة هي الأساس في منح الإستقرار للنظام المالي.

ثانيا: دور الملاذات الضريبية في الأزمة المالية لسنة 2008

سلطت الأزمة المالية العالمية الضوء على ضرورة مكافحة الملاذات الضريبية، فهذه الأخيرة لم تسبب أزمة الرهانات العقارية في أمريكا لكنها لعبت الدور الأكبر في هذه الأزمة، وقد بين تقرير لمكتب المحاسبة الحكومي الأمريكي أن جزءا من النظام المصرفي الوهمي أوفشور أسسته مصارف أمريكية في "جزر كايمان"، وان لم تكن المراكز المالية في الخارج سبب الأزمة الحالية إلا أنها سمحت لمصارف معروفة مثل

المصرف البريطاني (نورذن روك) أو الأمريكي (بير ستيرنز) بإخفاء خسائرها وهي تؤثر على إستقرار النظام المالي وتحتوي صناديق المضاربة والتي عمدت إلى بيع أصولها بشكل كثيف بعدما حاصرتها الأزمة، وهذا هو ما ساهم في إنهيار الأسواق والأسهم والموارد الأولية، المصرف لأول الذي عرف صعوبات هو المصرف البريطاني حيث أن مجموع الديون القصيرة الأجل للمصرف كانت مخبأة في فرع مسجل كجمعية في منطقة جرسى، وكان المصرف لا يمارس مهامه إلا عن طريق ديون قصيرة الأجل، بدأت أزمة الرهن العقاري وعندها فإن المصارف لم تسمح بإعطاء قروض تبادلية وبذلك وجد المصرف نفسه بدون أي تمويل قصير الأجل وقد قارب على الإفلاس، وبذلك خضع إلى التأميم .

ومن خلال تحليل حسابات الأمريكيين في مصرف (بار ستارن) فإن الرهانات الخطرة التي أدت إلى خسارته كانت مملوكة لعدد من الفروع أغلبها يقع في جزر كايمان وفي إيرلندا.

وحدث نفس الشيء في مصرف عقاري ألماني حيث ساهم فرعه الموجود في إيرلندا في إخفاء المخاطرة الكبيرة وهذا أدى به إلى الإفلاس، وفي تقرير مجلس المحاسبة الأمريكي لسنة 2008 بين أن أكثر من نصف أصول الرهن العقاري في مصارف أمريكية كانت تسير من جزر الكايمان.¹

إن الملاذات الضريبية ليست مسبب لأزمة الرهن العقاري ولكنها تتواجد في كل المراحل الهامة للأزمة، بحيث أن التحفيزات المقدمة في الملاذات الضريبية (السرية، إعفاءات ضريبية وغيرها) خلقت إضطرابات عميقة في حركة رؤوس الأموال على المستوى العالمي وساهمت في إختلال توازن الإقتصاد العالمي، والذي ساهم في الأزمة بحيث في سنة 2008 حوالي 1.3 بليون دولار قد غادرت بصورة غير شرعية من دول فقيرة إلى ملاذات ضريبية وإقتصاديات دول غنية، هذا التدفق هو من عمق إختلال التوازن، بحيث أن جزء كبير من هذه الأموال توجه إلى المجال العقاري وبذلك تولدت فقاعات المضاربة في العقار ضخمت القطاع المالي وأدت إلى زيادة كبيرة في الخسارة.²

¹ CHAVAGNEUX Christian, «A quoi servent les paradis fiscaux?», In problèmes économiques, n°3046, 20 juin 2012, p. 52.

² SHAXSON Nicholas, «<Les paradis fiscaux et la crise financière» , In revue vie économique, volume 3 n° 3, mars 2012, p 4.

المطلب الثالث: الجهود الدولية لمحاربة الملادات الضريبية

إن ظاهرة الملادات الضريبية هي ظاهرة ضارة للاقتصاد والنظام الجبائي العالميين وتتطلب جهود دولية من أجل محاربتها، حيث أنه لا بد من تعاون مختلف المنظمات العالمية لمعالجة هذه الظاهرة ووضع حد لها، ومن بين هذه المنظمات نذكر ما يلي: المجلس الأوروبي، البنك العالمي، منظمة التعاون والتنمية، منظمة الأمم المتحدة، المنظمة العالمية للتجارة، مجموعة تدخل المالية الدولية الخ.

في سنة 1989 تم إنشاء هيئة تابعة للمنظمة التعاون والتنمية تعرف بمجموعة العمل للمالية الدولية "GAFI"، بدأت عملها بوضع معايير من خلالها يحدد إن كانت هذه الدولة تصنف ضمن الدول التي ترفض التعاون معها، واعتمدت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية على معايير لتحديد صفة الملاذ الضريبي وهي:

- أن المنظومة تطبق ضرائب غير موجودة أو لا تشكل دلالة.

- غياب الشفافية في تطبيق القانون الجبائي.

- غياب تبادل المعلومات لغايات جبائية مع الإدارات الضريبية الأخرى.

أصدرت أول قائمة للدول المصنفة غير المتعاونة سنة 2001 تضم 30 دولة، منذ أن وضعت منظمة التعاون والتنمية الأدوات لمحاربة الملادات الضريبية نجد 33 منظومة خضعت لشروط المنظمة في ميدان الشفافية والتبادل الفعلي للمعلومات، وبذلك سقط إسمها من قائمة الدول غير المتعاونة بينما بقي البعض دون إلتزام بأي تعاون حول الشفافية.¹

في 2008/08/21 ونتيجة الأثر الذي تركته الأزمة المالية اهتمت كل من ألمانيا وفرنسا ومعها 15 دولة بضرورة وضع حد للملادات الضريبية ضمن مبدأ الشفافية للنظام المالي العالمي، وقد صرح الوزير الفرنسي سنة 2011 على نهاية الملادات الضريبية وبداية نظام مالي عالمي جديد ولكنه تراجع عن هذا التصريح بعد زيارته لسويسرا واعترافه على أن سويسرا ليست ملاذا ضريبيا، مستند على ذلك بتصنيف منظمة التعاون والتنمية.

في سنة 2009 قامت منظمة التعاون والتنمية بتصنيف الدول إلى ثلاثة قوائم وذلك حسب تعاونهم واستجابتهم للمعاهدات، وقد نجح هذا التصنيف ونتج عنه إعلان العديد من الدول بالتطبيق الصارم للسر البنكي وغيرت سياستها وقبلت بالتعاون في المجال الجبائي ووعدت الكثير من الدول عن نيتها في تطبيق التعاون وتطبيق هذه المعايير مستقبلا وتبادل المعلومات.

من أهم المطالب الدولية في هذا المجال نذكر التدابير التالية:

- رفع السر البنكي في كل الدول سواء عند طلب الهيئات القضائية أو الجبائية.

- تنظيم عملية تمركز الحسابات البنكية في كل دولة.

- التعاون بين السلطات القضائية والجبائية.

- إلغاء جميع التدابير التفضيلية.

¹ عبد السلام فنغور، مرجع سبق ذكره، ص.ص 193.194.

- فرض التعريف الحقيقي للمستفيدين الحقيقيين "الأشخاص" والمعنويين "الشركات، التكتلات" والجميع يخضع لرقابة المنظمة العالمية ولها صلاحيات فرض عقوبات تصل حد الإقصاء من التعاملات الدولية.

- على المؤسسات الكبرى والشركات الدولية للمقاصة والبنوك أن تلتزم بقفل حساباتها (الفروع والقابضة) المتواجدة خارج الحدود وتسوية الأموال والسندات تحت الرقابة الدولية الدائمة من طرف لجنة للمراقبة معتمدة من هيئات دولية.

بسبب الآثار المأساوية التي خلفتها الأزمة المالية على إقتصاديات الدول تغيرت مواقف معظم الدول التي كانت معارضة للتعاونات والمعايير، وهذا يعود للمبالغ وأرقام الخسائر المبالغ فيها التي تم خسارتها بسبب التهرب الضريبي والملاذات الضريبية الدولية، وقد ظهر هذا الموقف بوضوح وجدية سنة 2013 بحيث أقيمت عدة اجتماعات لوضع حد للملاذات الضريبية، حيث أن الدول الأوروبية تخسر ما يقارب 1000 مليار أورو نتيجة التهرب الضريبي، بينما أن الملاذات الضريبية الدولية هي في أمس الحاجة لهذه الأموال وكانت الإجراءات المتخذة سنة 2013 من طرف المفوضية الأوروبية في شكل توصيتين هما:

- التوصية الأولى: اتخاذ موقف حازم من قبل الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالملاذات الضريبية تتجاوز التدابير القائمة على المستوى الدولي ووضع هذه الملاذات على قوائم سوداء وطنية.
- التوصية الثانية: التخطيط الضريبي وذلك عبر توفيق طرق مختلفة لمعالجة الثغرات التي تستغلها بعض الشركات لتجنب دفع نصيبها من الضرائب.

وحتى لا تضل خطة العمل حبر على ورق قررت المفوضية الأوروبية إستحداث أدوات عمل جديدة وقواعد مراقبة لمواكبة الجهود المبذولة في مكافحة الفساد والحرص على تنفيذ هذه التوصيات من قبل دول الأعضاء بالإضافة إلى تطبيق إجبارية تبادل المعلومات بين الدول الأعضاء بالإضافة إلى القضاء على السرية المصرفية، حيث أن بهذه الطريقة سيتسنى لكل دولة معرفة مداخيل مواطنيها في أي دولة داخل الاتحاد.¹

¹ عبد السلام فنغور، مرجع سبق ذكره، ص.ص 195.196.

المبحث الثالث: نماذج حول الملاذات الضريبية

يوجد العديد من الملاذات الضريبية حول العالم لا يمكن التنبأ بعددها بالتحديد نظرا لكثرتها والتوسع الكبير بشكل دوري لها، ولكن هناك بعض الملاذات أخذت بروزا كبيرا نظرا لكمية الأموال الهائلة المهربة نحوها من قبل الشركات والأفراد، ومن بين هذه المناطق نجد كل من دولة "سويسرا" ودولة "هولندا" ومدينة "موناكو" بفرنسا وغيرها من المناطق.

قسمنا هذا المبحث إلى مطلبين تكلمنا في أول مطلب عن أبرز الملاذات الضريبية في القارة الأوروبية تطرقنا من خلاله لدولة سويسرا ودولة هولندا، وتحديثا في مطلبنا الثاني عن أبرز ملاذين في القارة الآسيوية وهما سنغفورة وهونغ كونغ.

المطلب الأول: أبرز الملاذات الضريبية في القارة الأوروبية

تعتبر القارة الأوروبية أول منطقة ظهرت وتطورت فيها الملاذات الضريبية ومن بين أبرز

لملاذات في القارة الأوروبية حاليا نجد كل من سويسرا وهولندا سنتطرق لكليهما من خلال فرعين الفرع الأول: دولة سويسرا كملاذ ضريبي آمن

تعد دولة سويسرا من بين دول وسط أوروبا، تقع في جنوبي أوروبا الوسطى يحدها غربا فرنسا وشمالا ألمانيا، ومن الجنوب إيطاليا وتحدها من الشرق النمسا، يوجد على أرضها قسم من جبال جورا وجبال الألب، تتميز بموقع جغرافي يحمل أهمية كبيرة وسط القارة الأوروبية بحيث أن ممرات جبال الألب تربط بين العديد من الدول الأوروبية، تحتل سويسرا المرتبة الأولى في قائمة الدول التي تصنف كملاذات ضريبية آمنة وهذا لكونها من إحدى الدول التي تضمن السرية المطلقة لعملائها بخصوص الأصول المالية إذ تعطي البنوك إعفاءات ضريبية جزئية مرة وكاملة في مرات أخرى للعملاء الذين يستودعون أموالهم في بنوكها أو الذين يقيمون مشاريع على ترابها.

تتبع سويسرا سياسة خارجية محايدة يعود تاريخها لعام 1515م، ومنذ عام 1934 والبنوك السويسرية تعرف بسياسات حفظ خصوصية معلومات الزبائن وتمتاز بقوانين تمنع من إعطاء أي معلومات خاصة عن حساب العميل، يعتبرها الباحث "جيمس هنري" من شبكة العدالة الضريبية بأنها الأب الروحي والمثالي للملاذات الضريبية السرية حول العالم.

تحتل البنوك في سويسرا ما يعادل 6,5 تريليون دولار من الأصول الخاضعة للإدارة 51% موجهة من الخارج وهذا ما جعل دولة سويسرا رائدة عالميا في إدارة الأصول عبر الحدود حيث أصبحت سياسة الإستقرار الأمني والسياسي في البلد تستقطب أموال طائلة من كل الأماكن حول العالم

وعلى المدى الطويل¹، كما عملت دولة سويسرا أيضا على خلق إقتصاد يعتمد بشكل كبير على الإستثمار الأجنبي لذلك أعتبرت سويسرا ملاذا آمنا لجميع المستثمرين.

تعتبر دولة سويسرا واحدة من بين الدول التي تحوي أعلى معدلات الدخل للفرد في العالم مع إنخفاض كبير في معدلات البطالة والميزانية المتوازنة، إن سويسرا وعلى الرغم من مساحتها المحدودة و فقرها الكبير من مواد الخام إلا أن العديد من الشركات المتعددة الجنسيات تتخذها مقرا لها، بالإضافة إلى هذا فإن قطاع الخدمات السويسري يلعب دور إقتصادي كبير وهو في غاية التطور والتقدم حيث أن هناك بنوك عدة وشركات ضخمة متعددة الجنسيات تأخذها سويسرا كموطن لها، ومن بين أكبر الشركات السويسرية من ناحية الإيرادات لدينا: "جونفور جيلينكور"، "توفارتيس"، "هوفمان"، "شركة آي بي بي" "الاروش"، "مجموعة ميركوريا طاقة واديكو زيوريخ الخدمات المالية"، "يوبي آيس جي"، "باري

كاليبو"، "سويسري"، "بنك كريدي سويس"، "تتراباك" ومجموعة "سواتش بالإضافة لمجموعة لافارج هولسيم"².

بالنسبة للحوافز تعتمد سويسرا على صفر بالمئة من ضريبة الإستقطاع، كما أنها ترفض رفضا تاما للمشاركة في مبادرات متعددة الأطراف لمكافحة ومحاربة الفساد، علاوة على رفضها العمل بتبادل كل من المعلومات والشفافية مما يشير إلى تطبيقها لعمليات تحويل الأرباح على نطاق واسع جدا ، كما تعمل على تطبيق العمل بمنهج التبادلات التلقائية للمعلومات المصرفية و بقيت دولة سويسرا على مدى عقود تدافع على مبدأ السرية المصرفية الذي يقوم عليه نظامها المصرفي القوي، ولمزيد من التحصين عملت في عام 1934 على إقرار " قدسية السرية المصرفية " في القانون الفدرالي للمصارف وصناديق الإدخار، كما نصت كذلك في قوانينها الجبائية وتحديدًا في الفصل 273 القائم على أن إنتهاك السرية المصرفية يعد جريمة ضد الدولة والأمن القومي.

تتبع المصارف السويسرية عدة أساليب من أجل المحافظة على خصوصية عملائها ومن بين هذه الأساليب نذكر:³

1- إعطاء الحسابات المصرفية ترميز من أجل إخفاء هويات أصحابها مما يجعل من المستحيل لشخص التعرف على المعلومات الخاصة بالعملاء التي تحمي هذه الحسابات وتمنع بدخول أي أحد إليها.

¹ Clive H. Church, The Politics and Government of Switzerland. Palgrave Macmillan, 2004, P4.

² اسراء كاطع فياض وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص119.

³ Chaikin David, Policy and Fiscal Effects of Swiss Bank Secrecy. Revenue Law Journal, Volume 15 Issue 1, 2005, P5.

- 2- تعتمد المصارف على نظام عزل الحسابات المصرفية عن بعضها البعض بمعنى إذا كان أحد العملاء يمتلك عدة حسابات بمجموعة من المصارف فلا يستطيع أي شخص وحتى الموظفين من معرفة هذه الحسابات.
- 3- تعمل هذه المصارف ضمن إطار شبكة الحسابات المصرفية التي تحمي هذه الحسابات وتمنع بدخول أي أحد إليها.

الفرع الثاني: دولة هولندا كملاذ ضريبي آمن

إن من بين المناطق الأوروبية التي برزت مؤخرًا في مجال الإعفاء الضريبي هي دولة هولندا التي على العكس تتكرر ذلك ولكن في الواقع هي حقا ملاذ آمن منذ زمن طويل وفيما يلي دليل ذلك.¹ قال كل من الباحثين "يوهان لانجبروك" و"مارتن هيتلاند" في مقال لهما على موقع مجلة "فورين أفيرز" إن المسؤولين الهولنديين يغضبون عندما يصف شخص ما بلدهم بالملاذ الضريبي، وأوضح الباحثان أن إدارة "أوباما" صنفت هولندا كواحدة من البلدان التي أنشأت فيها عشرات الشركات الأمريكية الكبرى فروعًا من أجل تجنب دفع الضرائب، وفي أحد المؤتمرات الصحافية أشار البيت الأبيض إلى أن هولندا قد إحتضنت ما يقارب من ثلث إجمالي الأرباح الأجنبية التي أبلغت عنها الشركات الأمريكية في عام 2003، أثارت بعدها هذه التصريحات غضبًا في هولندا واحتجاجًا من السفير الهولندي في واشنطن، وقال "جان كيس دي جاجر" وزير المالية الهولندي نحن مستأوون أتوقع أن يكون هناك توضيح ولن ننتهي في قوائم مثل هذه في المستقبل، ردة الفعل الهولندية تشير إلى أن الجميع يعلم أن تلك الأماكن وغيرها مثل جزر كايمان وسويسرا تعتبر ملاذات ضريبية، وهذا ما اعتبرته هولندا إهانة شديدة.

وعلى الرغم من تراجع الأمريكيين عن وصف هولندا بالملاذ الضريبي، إلا أن الحقيقة هي أن الأخيرة كانت تنتمي تمامًا إلى قائمة الملاذات الضريبية الكبرى وما زالت كذلك حتى اليوم، في عام 2017 كشف الباحثون أنه قد بلغ إجمالي الإستثمار الأجنبي المباشر في هولندا 5.2 تريليون دولار. لكن الغالبية العظمى من هذه الأموال لم يتم إستثمارها على الإطلاق، فقط 836 مليار دولار دخلت بالفعل الإقتصاد الهولندي، أما الأموال الأخرى التي تبلغ 4.3 تريليون دولار فقد ذهبت إلى شركات تابعة جرى تأسيسها لتجنب دفع الضرائب في أماكن أخرى.

لكن في السنوات القليلة الماضية، بدأ عدد من الصحفيين والباحثين دق ناقوس الخطر، وفي الوقت نفسه بدأ الإتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية في ممارسة الضغط على هولندا لتعديل سلوكها، وقد سئم الهولنديون من هذا الوضع فوعدت الحكومة بالإصلاح واتخذت بعض الخطوات الأولية، لكن الإصلاحات المقترحة هي في الغالب ذر للرماد في العيون، إذ تأمل الحكومة الهولندية أن يفقد الجميع الإهتمام بعد تقديم بعض التنازلات غير المؤلمة نسبيًا، لذا فمن أجل القضاء على ملاذ الضرائب الهولندي إلى الأبد فإن الإتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية والهيئات الرقابية في الصحافة والمنظمات غير الحكومية بحاجة إلى مواصلة الضغط الكبير على الحكومة الهولندية.

¹ مجلة ساسه الإلكترونية، موضوع بعنوان: كيف تحولت هولندا إلى أسوأ ملاذ آمن للتهرب الضريبي في العالم، عبد الرحمان النجار 20 نوفمبر 2019، سا 09:00.

المطلب الثاني: أبرز الملاذات الضريبية في القارة الآسيوية

تعد الملاذات الضريبية أماكن تلتقي فيها رؤوس الأموال الهاربة من النظم الضريبية وذلك لأنها توفر الأمان والأرباح والإعفاءات الضريبية لتلك الأموال، بالإضافة إلى هذا فإنها توفر السرية المصرفية وهي أهم عنصر تركز عليه الشركات الساعية للتهرب. تكلمنا في مطلبنا هذا عن دولة سنغافورة وهونغ كونغ كونها أحد أبرز الملاذات الضريبية في العالم من خلال فرعين.

الفرع الأول: دولة سنغافورة كملاذ ضريبي آمن

تقع جمهورية سنغافورة في جزيرة جنوب شرقي آسيا عند الطرف الجنوبي من شبه جزيرة "ملايو" يفصلها عن ماليزيا مضيق "جوهور" وعن "جزر رياو" الأندونيسية مضيق "سنغافورة" وتعتبر رابع أهم مركز مالي في العالم، كما أنها مدينة عالمية تلعب دورا مهما في الإقتصاد العالمي بالإضافة إلى مرفأها الذي يعد خامس مرفأ في العالم من ناحية النشاط الإقتصادي. تتميز سنغافورة بكونها ثالث دولة من ناحية الكثافة السكانية في العالم بعد "ماكاو" و"موناكو" بعد الانفجار الديموغرافي الذي شهدته من سنة 1985 إلى حدود سنة 2001، وبحسب مؤشر العولمة في عام 1969 قبل الإستقلال كان الناتج المحلي الإجمالي لسنغافورة يقدر بحوالي 511 دولار، وكان يعتبر ثالث أعلى ناتج في آسيا الشرقية في ذلك الوقت، وبعد الإستقلال وفي مؤشر جودة الحياة التي تنشره " وحدة الإستخبارات الإقتصادية " في مجلة "الإيكونوميست" حصلت سنغافورة على الدرجة الأولى في آسيا والمرتبة الحادية عشر على مستوى العالم.

قررت ماليزيا في عام 1965 التخلي عن سنغافورة التي كانت جزءا منها موجهة لها صفة لأنها تلك البلد الصغير والفقير والمحدود من الموارد وخصوصا المياه، حيث كانت ماليزيا تشكل المصدر الوحيد للمياه للسنغافوريين فهي بذلك تعتبر منبع الحياة لهم، وهذا التخلي أدى إلى إنتشار الجرائم بشتى أنواعها والمظاهرات وأصبحت سنغافورة واحدة من البقاع الخطرة في العالم لكن سرعان ما ارتقت وأصبحت أحد أغنى دول العالم على الإطلاق وهي ما عليه اليوم (تحتل المرتبة الثالثة عالميا)، وعلى اثر رقيها أصبحت تتميز بعدة مميزات من بينها دخل الفرد السنغافوري الذي يعتبر أحد أعلى الدخول في العالم كما تتمتع بالمرتبة المرموقة عالميا في مستوى المعيشة والإقتصاد، إضافة إلى أن دخل الفرد من الناتج الوطني الإجمالي يبلغ سنويا 17598 دولار أمريكي، كما يتمتع الناس بمستوى معيشي مرتفع وجيد بالإضافة إلى الرعاية الإجتماعية.

أما بالنسبة لمعدل البطالة في سنغافورة فهو منخفض إذ يبلغ حوالي 2% ويعمل حوالي 28% من القوة العاملة في التصنيع و 23% في التجارة و 22% في خدمات المجتمع والخدمات الشخصية والإجتماعية وأخيرا 10% يعمل في النقل والتخزين والاتصالات، تلعب الشركات الحكومية دورا أساسيا في إقتصاد سنغافورة إذ يعتبر الإقتصاد السنغافوري الممول الرئيسي لتدفق الإستثمار الأجنبي المباشر في العالم، كما تستفيد من التدفق الداخلي لصندوق النقد الدولي من المؤسسات العالمية والمستثمرين نظرا لمناخها الإستثماري الجذاب وبيئتها السياسية المستقرة.

أصبحت سنغافورة واحدة من أهم الدول إقتصاديا وذلك بفضل سياسة الإستثمار الحكيمة وتشجيع الصناعات المختلفة والخدمات كذلك حيث تطور مرفأها وأصبح خامس مرفأ في العالم بسبب أهميته وفعالية نشاطه الإقتصادي، كما كانت أسرع دولة في تخطي الأزمة الإقتصادية العالمية ووصل الإنتعاش الإقتصادي بها إلى 17,9%، وقد ترجم " لي كوان يو " مؤسس النهضة السنغافورية الحديثة أسباب تلك المعجزة إلى عدة أمور أهمها سياسة الإستثمار الحكيمة وتشجيع الخدمات والصناعات بمختلف الطرق.

ولقد إهتمت سنغافورة بقيام صناعات تسمح للمواطنين بالإستثمار وعملت على إرسال أبنائها إلى الدول الصناعية المتقدمة، وكان الهدف من هذه الهجرة هو أن يتعلموا كيفية إستثمار الإحتياطي من البترول وكيفية إدارة الموارد البشرية للوصول إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الفوائد ثم العودة إلى الوطن والعمل على تأسيس أعمال صناعية وطنية، والسبب الذي أدى إلى نجاحها في إنشاء مركز مالي ومصرفي عالمي الذي يعد الأول في آسيا هو تبنيتها وتنفيذها بقوة لنظم التجارة الحرة والإنتعاش الإقتصادي والشفافية مما أدى ذلك إلى سعيها إلى توظيف نجاحها في إنشاء مركز مالي عالمي وجذب المصارف العالمية العريقة.

ومن بين أهم أسباب نجاح سنغافورة كملاذ ضريبي آمن هي:

- 1- موقعها الإستراتيجي ومينأؤها الطبيعي كانا من العوامل التي ساعدتها على ذلك حيث تقع عند مصب مضيق "ملقا" الذي تمر من خلاله 40% من تجارة العالم البحرية.
- 2- حرية التجارة وإستقطاب الإستثمار الأجنبي نحوها.
- 3- جذب الشركات المتعددة الجنسيات، إذ وجدت في سنغافورة مركز طبيعي جذابا من ناحية الأمان والأرباح بالإضافة إلى السرية.
- 4- قيامها بحملة كبيرة ضد الفساد المالي والإداري في عهد "لي كوان يو" حيث كانت تنصدر إستطلاعات الرأي حول ممارسة الأعمال الإدارية بسهولة.

تعتبر سنغافورة حالياً إحدى أعظم دول العالم ديناميكية بفضل الإصلاحات الإقتصادية التي قام بها "لي كوان يو" والتي حققت نجاحات إقتصادية كبيرة مثل إصلاح السياسة المالية والسياسة النقدية وغيره، وحتى وإن كان في عالم النظم الضريبية التهرب أمر غير مشروع ولكن في بعض الأحيان كسنغافورة مثلاً لو أنها لم تطبق هذه السياسة الإفتاحية والإستقبال الكبير للشركات ورؤوس الأموال من كل مناطق حول العالم وترك المجال لهم للعمل وتخبئة الأموال دون ضرائب وبسرية كبيرة كل هذا لو غاب لربما لم تصل الآن سنغافورة لما وصلت إليه.¹

الفرع الثاني: هونغ كونغ كملاذ ضريبي آمن

تقع هونغ كونغ على ساحل الصين الجنوبي بالقرب من مصب نهر "زهو زيانغ" وتبلغ مساحتها 1104 كيلو متر مربع، وتتشكل المنطقة من شبه جزيرة تتصلب البر الصيني إضافة الى نحو 240 جزيرة. عاصمتها "فيكتوريا" حيث مركز الأنشطة المالية تعتبر هونغ كونغ من أهم مراكز المال والأعمال والسياحة في العالم وخاصة في آسيا بوصفها منطقة تجارية، كما تشتهر بأبراجها العملاقة وناطحات سحابها الشاهقة وبمبانيها الكبير، تعد منطقة هونغ كونغ واحدة من أولى المراكز المالية على مستوى العالم بوصفها ملاذاً ضريبياً آمناً، ولذلك فإن إقتصادها هو إقتصاد رأس مالي ضخم يعتمد على الخدمات ويتميز بأسعار الضرائب المنخفضة والتجارة الحرة.

وصف الإقتصادي "ميلتون فريد" منطقة هونغ كونغ بأنها أعظم تجربة في إقتصاد عدم التدخل الرأس المالي، إلا أن حكومة المدينة سنت منذ ذلك الحين نظاماً وقوانين عدة على الأعمال التجارية منها الحد الأدنى للأجور، ولا يزال إقتصاد هونغ كونغ إقتصاد رأس مالي كبير التطور، إذ يُصنف حسب مؤشر الحرية الإقتصادية على أنه أكثر الإقتصادات حرية في العالم بأسره.

تعتبر مدينة هونغ كونغ مركز تجاري ومالي مهم يضم أحد أنجح الشركات التجارية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وهي تشتهر بكونها واحدة من النور الآسيوية الأربعة لتطورها ونموها السريع منذ ستينيات وحتى تسعينيات القرن العشرين، تعد بورصة هونغ كونغ سوق الأوراق المالية السابعة في العالم حسب حجم المبادلات التجارية، إذ بلغ رأس مال سوقها (2,3) ترليون دولار أمريكي في عام 2009.

تمكنت هونغ كونغ حتى قبل نقل ملكيتها إلى الصين عام 1997 من تأسيس إستثمارات وتجارة نشطة مع جمهورية الصين الشعبية، مما يجعلها الآن بوابة للإستثمارات التي تدخل إلى بر الصين الرئيسي، وصل عدد الموظفين فيها بدوام كامل في عام 2007 إلى (3.46) مليون، مما يجعل معدل

¹ أحمد صديق إكرام، عبدة أمينة، مرجع سبق ذكره، ص.ص.53.55.

البطالة فيها 4.1% في السنة الرابعة على التوالي من الإنخفاض المستمر، يسيطر قطاع الخدمات على اقتصاد المدينة حيث يمثل نسبة 90% من الناتج المحلي الإجمالي، وأما الصناعة فتتمثل (9%).

أهم الأسواق التي تصدر إليها هونغ كونغ هي بر الصين الرئيسي واليابان و الولايات المتحدة الأمريكية، لا تعتمد هونغ كونغ على نظام المصارف المركزية السائد في معظم دول العالم، فعندما يتأثر الإقتصاد بعوامل تزعزع إستقرار الأسواق المالية، فإن السلطة النقدية تعمل بمثابة المصرف المركزي الفعلي والتي تقع على عاتقها إعادة الإقتصاد إلى مساره الصحيح في حين يتم إصدار الدولار المحلي العملة الوطنية للبلاد التي جرى تثبيت سعر صرفها بالدولار الأميركي بدءاً من عام 1982 من خلال ثلاثة مصارف تجارية كبرى وكل مصرف من مصارفها العاملة، يحدد أسعار الفائدة بهدف ضمان خضوعها لقوى السوق وفقاً لمؤشر الحرية الاقتصادية.

تمتلك هونغ كونغ أعلى درجة من الحرية الاقتصادية في العالم، وهذا منذ إنشاء المؤشر الحرية في عام 1995 وإلى يومنا هذا، حيث لا يخضع اقتصادها لأي تدخل من الدولة ويعتمد بشكل كبير على التجارة والتمويل الدوليين، في الواقع تمتلك هونغ كونغ نقاط قوة اقتصادية عديدة منها نظام مصرفي سليم خال تقريباً من الديون، ونظام قانوني متين واحتياطات وفيرة من النقد الأجنبي، وتدابير صارمة لمكافحة الفساد، وعلاقات وثيقة مع جيرانها لا سيما الصين وعلى الرغم من انكماش إقتصادها خلال العامين الأخيرين، إلا أن نقاط القوة هذه ساعدت الدولة في سرعة إستجابتها للظروف المتغيرة فبات لديها معايير توظيف على مستوى عال من الكفاءة والنزاهة، ومستويات ضريبية على الدخل والشركات تعتبر الأدنى عالمياً، فضلاً عن مالية عامة وفيرة ومستدامة.

وتعتبر سوق هونغ كونغ للأوراق المالية خامس أكبر سوق مالية في العالم من حيث القيمة السوقية بحيث تبلغ حوالي 2.8 تريليون دولار، وتعد مقصداً مفضلاً للشركات والمؤسسات الدولية الساعية إلى تأسيس شركاتها وإدراج أسهمها في هذا السوق لما تتمتع به من حداثة وارتباط وثيق مع الأسواق المالية في العالم، وتطور الأنظمة التشريعية المعمول بها، إضافة إلى توفر العديد من الأدوات الاستثمارية المالية والمماثلة لنظيرتها في أسواق لندن ونيويورك وبحلول أواخر القرن المنصرم أصبحت هونغ كونغ تمتلك سابع أكبر ميناء في العالم والمرتبة الثانية بعد نيويورك وروتردام من حيث إجمالي المعاملات التجارية، إذ يعتبر مجموع معاملات "كواي تشونغ" الأكبر في آسيا في حين أن شركات الشحن في هونغ كونغ تأتي في المرتبة الثانية في العالم بعد اليونان من حيث حجم حمولة الحاويات.

ونتيجة للسياسة الضريبية المنخفضة تتحصل هونغ كونغ على أغلب عائداتها من خلال بيع وفرض الضرائب على الأراضي وجذبها رؤوس أموال العديد من الشركات العالمية والتي تستفيد منها

في التمويل العام، كما ساعدها في ذلك امتلاكها بيئة أعمال تعتبر الأكثر جاذبية في شرق آسيا من حيث إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، نتيجة لذلك أصبحت هونغ كونغ ثالث أكبر مستقبل للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم التي من خلال إيرادات الاستثمار الضخمة تمكنت من شق الطرق وبناء المدارس والمستشفيات وغيرها من المرافق وخدمات البنية التحتية العامة.¹

إسراء كاطع فياض وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص.ص.120.121.

خلاصة

تطرقنا في هذا الفصل المتضمن ثلاثة مباحث إلى الملاذات الضريبية وتأثيرها على الإقتصاد العالمي وذكرنا بعض النماذج لمناطق تعتبر كملاذات، حيث توصلنا ومن خلال ما سبق إلى أن الملاذات الضريبية ساهمت في زعزعة الإستقرار المالي العالمي من خلال حركتها السريعة والفجائية، كما ساهمت في إفساد قواعد التعامل من خلال بث الشك والريبة في الأسواق المالية. الملاذات الضريبية كانت أحد العوامل المتسببة في الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 من خلال تسببها في إفلاس كبرى المؤسسات المصرفية العالمية بخلق أزمة سيولة لدى البنوك وعدم قدرتها على توفير السيولة للوفاء بالتزاماتها إتجاه الدائنين.

تخلف الملاذات الضريبية آثار إقتصادية مباشرة وغير مباشرة على البلدين المصدر والمضيف كما تخلف إنعكاسات ومخاطر وآثار على الإقتصاد الدولي العالمي، ونظرا لهذه الآثار التي تخلفها الملاذات لابد من تعاون الدول وتوحيد جهودها من أجل مكافحة ومحاربة هذه الظاهرة والخروج بوسائل تساعد للحد منها، يوجد العديد من الوسائل التي يتم الإعتماد عليها من أجل محاربة هذه الملاذات والحد منها من بينها رفع السرية المصرفية، الشفافية المالية للشركات إضافة إلى النظام الضريبي الموحد.

ظهرت "سنغافورة" و"هونج كونج" و"هولندا" و"لوكسمبورغ" وغيرهم وأصبحوا من أبرز الملاذات حول العالم تطورو كثيرا في مجال إستقطاب رؤوس الأموال والشركات من كل المناطق حول العالم، وهذا بفضل نظمهم الضريبية المنضبطة وتعاملاتهم المصرفية التي تمتاز بالسرية العالية، وليست هذه المناطق فقط، بل حسب الدراسات الحديثة قد وصل عدد المناطق حول العالم التي تعتبر كملاذات إلى 60 منطقة أو أكثر، مقارنة مع عدد بلدان العالم يعتبر هذا العدد شيء يستدعي تكثيف الجهود وإقامة منظمات خاصة لمحاربة هذه الظاهرة التي خرجت عن نطاقها العادي.

الختامة

إن الملاذات الضريبية من أبرز الظواهر الإقتصادية المنتشرة في العالم حاليا وهذا بالنظر للدور الكبير الذي تلعبه في التهرب الضريبي على المستوى الدولي، بحيث أن العديد من الأنظمة الضريبية صارت اليوم تخسر مبالغ هائلة تهرب نحو هذه الملاذات، تتميز هذه الأخيرة عن أي منطقة عادية كونها تفرض معدلات ضريبية جد منخفضة أو حتى منعدمة تماما في بعض المناطق، كما تتميز بغياب الشفافية المصرفية لنظامها بحيث أنها تحافظ على السرية الكاملة لحسابات عملائها ولا تقبل أي تعاون مع أي سلطة قضائية حول العالم كل هذه الخصائص جعل هذه المناطق توصف بالملاذ أي بمعنى الملجأ والمأمن.

تملك الملاذات الضريبية عدة مميزات تساعدها على جذب الأشخاص والكيانات الراغبة في التهرب من الضرائب، حيث تضمن لهم الحماية والسرية هذا ما أدى إلى هروب كبير نحو هذه الملاذات من طرف الأشخاص والشركات ذوي النفوذ التي تهدف إلى أمر اساسي وهو الوصول إلى أقصى ربح ممكن.

إن الملاذات الضريبية أصبحت من الظواهر البارزة في عالمنا اليوم، تسببت في الكثير من الضرر للعديد من اقتصاديات الدول، بحيث أن وجود هذه الملاذات الضريبية نتج عنه تزايد مخاطر الأزمات الإقتصادية العالمية حيث تؤدي هذه ملاذات الضريبية إلى تغيير مسار المدخرات العالمية وتعمل على تركيزها في مناطق معينة، وتسهل أيضا عملية إخفاء الثروات والأموال الآتية من مصادر مشبوهة.

ظاهريا تعتبر الملاذات الضريبية آلية قانونية ومغرية، لكنها في الحقيقية خلقت حالة من التنافس غير الشريف بين دول وحكومات كثيرة في العالم، وفتحت الباب أمام التهرب الضريبي واللجوء لتحويل الأموال للخارج قصد الاستفادة من إمتيازات مالية، هذا ماننتج عنه صعود دول وإنهيار أخرى بناء على مقياس القوة الإقتصادية.

اختبار صحة الفرضيات:

من خلال دراستنا لهذا الموضوع توصلنا إلى اختبار صحة الفرضيات:

- الفرضية الأولى والتي تنص على أن الملاذات الضريبية هي مناطق تتوزع في مختلف بقاع العالم تتميز بأنظمة ضريبية ذات الإخضاع الضعيف أو المنعدم، هي فرضية صحيحة بحيث أن معظم الإقتصاديين أجمعوا على هذا المفهوم للملاذات.

- الفرضية الثانية والتي تنص على أن تجمع كتل ومبالغ ضخمة في الملاذات الضريبية وتحركها السريع والإستثنائي يشكل تأثيرا مدمرا لإستقرار الأسواق المالية وتوليد أزمات دولية، هي فرضية صحيحة تم التأكد منها من خلال دراستنا للأزمة المالية لسنة 2008 التي أحدثت ضررا كبيرا على الإقتصاد العالمي.

- الفرضية الثالثة والتي تنص على أن الملاذات الضريبية خلقت إضطرابات عميقة في حركة رؤوس الأموال على المستوى العالمي وساهمت في اختلال التوازن الاقتصادي، هي فرضية صحيحة تم تأكيدها من خلال دراستنا بحيث أن هروب الأموال من مناطق وتجمعها في مناطق أخرى معينة سيحدث بدون أدنى شك اختلال كبير في التوازن الاقتصادي.

- الفرضية الرابعة والتي تنص على أن هناك جهود لردع الملاذات تقوم بها مختلف الهيئات والمنظمات الدولية مستخدمة في هذا عدة إستراتيجيات لتقوية تنظيم المالية الدولية، هي فرضية صحيحة تم التأكد منها من خلال بحثنا عن سبل مكافحة هذه الملاذات بحيث توصلنا إلى أن هناك عدة منظمات تعمل على وضع اتفاقيات للحد من هذه الظاهرة الخطيرة.

نتائج وتوصيات الدراسة

من خلال ما تقدم عرضه لموضوع الملاذات الضريبية ودورها في الإقتصاد العالمي تم التوصل إلى عدة نتائج والتي على ضوءها إقترحنا جملة من التوصيات وهي كالآتي:

أولاً: نتائج الدراسة

- التهرب الضريبي ظاهرة دولية تختلف من دولة إلى أخرى تبعا للنظام الإقتصادي والسياسي لكل منها إلا أنها تشترك في كونها ظاهرة يصعب السيطرة عليها وذلك ببعديها الوطني والدولي؛
- يعتبر الوضع الإقتصادي السيء عاملا مهما في التهرب الضريبي؛
- ما يميز التهرب الضريبي الدولي هو الخاصية الدولية، فهو يحدث خارج إقليم الدولة بين دولتين أجنبيتين أو أكثر وهو تلك الأعمال أو الأفعال المرتكبة من طرف المكلف بالضريبة للتخلص بصفة جزئية أو كلية من الضريبة المفروضة؛
- الملاذات الضريبية ظاهرة ظارة للعلومة المالية فهي لاتخضع لأي شروط أو قيود، تعمل في نظم رقابة أقل شفافية مما يؤهلها لتكوين مخبأ للثروات غير الشرعية؛
- تعد الملاذات الضريبية أماكن سرية لتلقي رؤوس الأموال الهاربة من النظم الضريبية بكونها توفر الأمان والأرباح والإعفاءات الضريبية لتلك الأموال؛
- يتم تصنيف الدولة كملاذ ضريبي بشروط تختلف من منطقة إلى أخرى، ومن أهم السمات الموجودة في الملاذات الضريبية نجد: السرية، غياب الشفافية بوجه عام، تبادل المعلومات معدوم، ضرائب منخفضة أو منعدمة؛
- من أهم النماذج للملاذات الضريبية على مستوى العالم نجد (سويسرا، هونغ كونغ، سنغافورة) لأنها تتميز بالسرية العالية التي تؤمن جميع التعاملات مع زبائنها، كما تتميز بنظم ضريبية منضبطة.

ثانيا توصيات الدراسة

بناء على نتائج الدراسة نقدم التوصيات التالية:

- تطوير الإدارة الضريبية مع الإقتصاد في الإنفاق على عملية التطوير لكي لا تتجاوز ما تم تحصيله؛
- عمل حملات توعية بقوانين وفوائد الضريبة لمختلف شرائح المجتمع؛
- تتبع ومعالجة الثغرات في القوانين والمعاهدات الدولية التي يمكن إستغلالها من طرف الأفراد والشركات للتهرب من إلتزاماتهم الضريبية، إضافة إلى وضع المزيد من التشريعات والقوانين لتنظيم تدفقات رؤوس الأموال؛
- تشديد الرقابة والمتابعة القانونية على مختلف المعاملات التجارية المشبوهة؛
- ضرورة إزالة والتخلص من الملاذات الضريبية لإعادة ترتيب النظام المالي العالمي؛
- العمل بالشفافية والتزام المعاملة بالمثل لتعزيز التعاون الدولي لمحاربة الملاذات الضريبية؛
- ضرورة التعاون على المستوى الدولي من أجل محاربة سياسات الملاذات الضريبية السلبية التي تدعو وبطريقة فتاكة إلى جذب رؤوس الأموال من موطنها الأصلي بحثا عن الأرباح.

آفاق الدراسة

- يمكن القول في نهاية البحث أن نتائجه تمثل قاعدة معلوماتية أساسية لإجراء العديد من البحوث والدراسات، بالإضافة إلى هذا فإن نتائج البحث تشكل إقتراحات للبحث ومنه نأكد على إمكانية القيام بالعديد من الدراسات ومن بينها:
- تأثير التهرب الضريبي الدولي على الإقتصاد العالمي؛
 - مستقبل إقتصاديات الدول في ظل التزايد والتطور المستمر لظاهرة التهرب الضريبي؛
 - الملاذات الضريبية ومساهماتها في التهرب الضريبي بالجزائر؛
 - أسباب الملاذات الضريبية وأساليب القضاء عليها؛
 - مستقبل النظام الجبائي العالمي في ظل توسع نشاط الملاذات.

قائمة

المراجع

المراجع باللغة العربية

أولاً: الكتب

- سوزي عدلي ناشد، "ظاهرة التهرب الضريبي الدولي وأثرها على إقتصاديات الدول النامية"، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، مصر، 2008.
- علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، دار الميسرة، الطبعة الأولى، عمان، 2007.

ثانياً: الرسائل الجامعية

- أحمد نوي، آليات مكافحة ظاهرة التهرب الضريبي الدولي في التشريع الجزائري، مذكرة لنيل شهادة ماستر كلية العلوم السياسية والحقوق، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2019/2018.
- أحمد صديق إكرام، عبدة أمينة، الجنات الضريبية وخسائر النظام الجبائي العالمي، مذكرة لنيل شهادة ماستر تخصص محاسبة وجباية معمقة جامعة بلحاج بوشعيب، عين تموشنت، الجزائر، 2022.
- جميل عبد الرحمن، صابوني، التهرب الضريبي الدولي للشركات عابرة القوميات دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، 2005.
- طورش بنانة، مكافحة التهرب الضريبي في الجزائر، مذكرة نيل شهادة ماستر، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة 1، قسنطينة، الجزائر، 2012/2011.

ثالثاً: المجلات والملتقيات العلمية

- إسرائ كاطع فياض وآخرون، الملاذات الضريبية الامنة التوزيع الجغرافي والآثار الإقتصادية، مجلة الإدارة والإقتصاد، العدد 125، أيلول 2020.
- جاد خليفة، "الملاذات الضريبية بين الرفض والتبني"، مجلة البحوث الإقتصادية العربية، العدد 52 الجمعية العربية للبحوث الإقتصادية، القاهرة، مصر، 2010.
- رشا خالد شهاب، وآخرون، "الملاذات الضريبية الامنة"، مجلة الإدارة والإقتصاد، العدد 125، المركز الجامعي واسط، أيلول، العراق، 2020.
- عبد السلام فنغور، الملاذات الضريبية الموطن الرئيسي لأموال المضاربة والتهرب الضريبي ودورها في الأزمة المالية لسنة 2008، مجلة الإقتصاد الصناعي، العدد 8، جوان 2015.
- فاتح أحمية، أسباب وآليات التهرب الجبائي الدولي وطرق مكافحته، مجلة دراسات حالية، المجلد 9 العدد 2، 2020.
- مهدي عبد القادر " الآليات القانونية والإتفاقية لمكافحة التهرب الضريبي الدولي"، مجلة دفاتر السياسة و القانون، جامعة قصدي مرباح ورقلة، العدد 12، 2015.
- مهى حاجي شهين آليات مكافحة التهرب الجبائي، مجلة مسار العلوم التربوية والاجتماعية، المجلد 6 العدد 3، العراق، 2019.

- مهداوي عبد القادر، "الليات القانونية لمكافحة التهرب الضريبي الدولي"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 12، 2015.
- نسرين فايز أحمد بدوي، "الجنات الضريبية وفعالية السياسة النقدية في الدول النامية"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 36 العدد 3، 2022.
- وداد بوقلع، مصباح حارق، "الجنات الضريبية وخسائر النظام المالي العالمي"، المجلة الدولية للأداء الإقتصادي، المجلد 04، العدد 01، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف، ميله، جوان 2021.
- رابعاً: المحاضرات

- جمال فوزي شمس، ظاهرة التهرب الضريبي مكافحتها ودور الشرطة في ملاحقته، منشورات جامعة عين شمس، القاهرة مصر، 1982.
- زواق الحواس، محاضرات في مقياس النظم الضريبية الدولية، موجه لطلبة السنة أولى ماستر محاسبة وجباية، قسم العلوم مالية والمحاسبة جامعة محمد بوضياف، 2020/2019.
- مفتاح فطيمة، محاضرات في مقياس النظم الضريبية الدولية، موجهة لطلبة السنة أولى ماستر محاسبة وجباية معمقة، قسم العلوم المالية والمحاسبة، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، 2020-2019.

المراجع باللغة الأجنبية

- Clive H. Church, The Politics and Government of Switzerland. Palgrave Macmillan, 2004.
- Chaikin David, Policy and Fiscal Effects of Swiss Bank Secrecy. Revenue Law Journal, Volume 15 Issue 1, 2005.
- CHAVAGNEUX Christian, «A quoi servent les paradis fiscaux?», In problèmes économiques, n°3046, 20 juin 2012.
- François Gobbe, Stop à l'évasion fiscale et à la compétition fiscale, Kairos Europe, novembre 2004.
- Jean pierre Brard, Rapport d'information sur la lutte contre la fraude et l'évasion fiscale, Assemblée Nationale, Avril 2008.
- SHAXSON Nicholas, «<Les paradis fiscaux et la crise financière>», In revue vie économique, volume 3 n° 3, mars 2012.

المواقع الإلكترونية

- مجلة ساسه الإلكترونية، موضوع بعنوان: كيف تحولت هولندا إلى أسوأ ملاذ آمن للتهرب الضريبي في العالم عبد الرحمان النجار 20 نوفمبر 2019.

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
-	الإهداء
-	شكر و عرفان
I	ملخص الدراسة
II	قائمة المحتويات
III	قائمة الجداول
IV	قائمة الأشكال
أ-ج	مقدمة
16-07	الفصل الأول: التهرب الضريبي الدولي
07	تمهيد
11-08	المبحث الأول: ماهية التهرب الضريبي الدولي
08	المطلب الأول: مفهوم التهرب الضريبي الدولي وخصائصه
09	المطلب الثاني: أنواع التهرب الضريبي الدولي
10	المطلب الثالث: أسباب التهرب الضريبي الدولي
15-12	المبحث الثاني: آثار التهرب الضريبي الدولي وطرق مكافحته
12	المطلب الأول: آليات التهرب الضريبي الدولي
13	المطلب الثاني: آثار التهرب الضريبي الدولي
14	المطلب الثالث: طرق مكافحة التهرب الضريبي الدولي
16	خلاصة الفصل الأول
34-18	الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للملاذات الضريبية
18	تمهيد
24-19	المبحث الأول: تطور مفهوم الملاذات الضريبية
19	المطلب الأول: نبذة تاريخية عن الملاذات الضريبية
20	المطلب الثاني: مفهوم الملاذات الضريبية وأسباب إنتشارها
22	المطلب الثالث: خصائص وأنواع الملاذات الضريبية

33-25	المبحث الثاني: التوزيع الجغرافي للملاذات ومصادر أموالها
24	المطلب الأول: التوزيع الجغرافي للملاذات الضريبية
31	المطلب الثاني: مصادر أموال الملاذات
34	خلاصة الفصل الثاني
48-36	الفصل الثالث: الملاذات الضريبية وتأثيرها على الإقتصاد العالمي
36	تمهيد
41-37	المبحث الأول: آليات التهرب إلى الملاذات الضريبية وآثارها الإقتصادية
37	المطلب الأول: الغاية من وجود الملاذات الضريبية
38	المطلب الثاني: آليات التهرب إلى الملاذات الضريبية
39	المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية لانتشار الملاذات الضريبية في العالم
47-42	المبحث الثاني: دور الملاذات في خلق الأزمات المالية والجهود الدولية لمحاربتها
42	المطلب الأول: تأثير الملاذات ودورها في خلق الأزمات المالية
44	المطلب الثاني: الملاذات الضريبية والأزمة المالية لسنة 2008
46	المطلب الثالث: الجهود الدولية لمحاربة الملاذات الضريبية
54-48	المبحث الثالث: نماذج حول الملاذات الضريبية
48	المطلب الأول: أبرز الملاذات الضريبية في قارة أوروبا
51	المطلب الثاني: أبرز الملاذات الضريبية في القارة الآسيوية
55	خلاصة الفصل الثالث
59-57	الخاتمة
62-61	قائمة المراجع
65-64	فهرس المحتويات